صوتوا للقائمة ٢٢٢....القوة القادرة على خدمتكم وتحقيق مطالبكم

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد
AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 32
الخميس
2025/10/09
No. : 8044

٢٢٢ نحن قوتك في بغداد

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

نص خطاب الرئيس بافل.. صوتوا للقائمة 222... القوة القادرة على خدمتكم

لطيف نيرويي: انطلاقتـــنا القـــــوية

ستران عبدالله: نحن القائمة 222، مجبرون وممتنون

في ذكرى قائد كل العصور وفخر الأمة الى رئيسي ومعلمي وقائدي

الاتحاد الوطني متحد الصف ويحقق انتصارات كبيرة في الانتخابات

تفهم راسخ لعمقنا الستراتيجي في العاصمة بغداد

الاتحاد الوطني حريص على تحسين الاوضاع المعيشية للمواطنين

مجمل جهود وخطوات الاتحاد الوطني تصب في خدمة الجماهير

ضرورة حل المشكلات وفق الدستور وصون حقوق الجميع

قوة الاتحاد الوطني في بغداد قوة للكورد وحل المشكلات

لطالما تعامل الاتحاد الوطني بمسؤولية وطنية حيال تنفيذ مهامه

الاتحاد الوطني وأهالي كركوك توأمان لا ينفصلان

رئيس الجمهورية: ضرورة المراقبة الوطنية على الانتخابات لضمان نزاهتها

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

د. عبداللطيف جمال رشيد: بغداد تقود الجهود لإغلاق مخيم الهول

حسن الكوفي: تفعيل المادة 66 من الدستور

اساسيات نظام الانتخابات العراقية وآلية الوصول لقبة البرلمان

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

تونجر بكرهان: نتفاوض ونناضل في الشوارع

وقفة احتجاجية داخل البرلمان من أجل دميرتاش

بهجلي: نداء 27 شباط واضح لنا وعلى اللجنة التوجه إلى إمرالي

فكفكة التشابكات: رهانات تباطؤ التسوية الكردية في تركيا

المرصد السوري و الملف الكردي

تقرير شامل..اتفاق على وقف فوري للنار بين دمشق و«قسد»

بافل طالباني: أرحب بالجهود الامريكية والفرنسية للتوسط بين دمشق وروجافا

صالح مسلم: سنتخذ الإجراءات اللازمة في مواجهة الهجمات المحتملة

بيان حول انتخابات مجلس الشعب السوري

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

طارق الحميد: «الطوفان» الذي ابتلع أصحابه

مايكل هوروفيتز: كيف غير "7 أكتوبر" إسرائيل في الداخل والخارج؟

الاخيرة:

محمد شيخ عثمان : خطاب انتخابي ام نهج استراتيجي مستدام؟

صوتوا للقائمة 222...
القوة القادرة على خدمتكم وتحقيق مطالبكم

طاب يومكم

ايها الناخبون الاعزاء والشباب الذين يمكنهم التصويت هذه المرة .

انا هنا اتحدث اليك،

لقد جاء وقت الانتخابات مجددا،هذه الانتخابات مختلفة عن الانتخابات السابقة .

الانتخابات السابقة كانت انتخابات كوردستان حيث كلكم كنتم متحمسين واردتم التصويت ونشكركم على ذلك التصويت،فقد كانت نسبة التصويت في كوردستان اعلى من المناطق العراقية الاخرى واشكركم على ذلك فقد جعلتم اصوات الاتحاد الوطني الكوردستاني تزداد بنسبة ٩٣٪ .

انا اشكركم واقر هنا بان صوت اكثر يعني مهام خدمية اكثر .

هذه الانتخابات مهمة بقدر سابقتها،لا تسمحوا لاحد ان يقول لكم خلاف ذلك،لماذا هذه الانتخابات مهمة؟ لانها انتخابات مجلس النواب العراقي حيث شئنا ام ابينا فان القرارات المهمة والصعبة تتخذ في بغداد،لذا من الضروري قبل ان اتحدث لكم عن المشاريع و برنامج الاتحاد الوطني الكوردستانى ان ادعوكم الى ان تاخذوا هذه الانتخابات على محمل الجد فهذه انتخاباتكم واذهبوا الى التصويت و صوتوا للطرف الذي بامكانه انجاز المهام في بغداد .

ربما يتساءل البعض وربما تتساءل انت: لمن اصوت؟

أنت تدرك جيدا لمن يجب أن تمنح صوتك، لكن دعني أساعدكم على التذكّر: انظروا إلى ما حققه الاتحاد الوطني الكردستاني خلال السنوات الأخيرة، وإلى أين وصل ؟

والأهم من ذلك، من هو الطرف الذي يملك أصدقاء حقيقيين في بغداد، ويستطيع إنجاز المهام هناك، ويُسمع صوته ويُحترم رأيه؟

انا باعتقادي انكم تعرفون اكثر مني ان هذا الطرف هو الاتحاد الوطني الكوردستاني فنحن عندما نقول شيئا ننفذه .

ايها الاعزاء..

ليس من قبيل الصدفة أنه كلما حدثت أزمة في السليمانية أو في عموم كردستان، كان أول باب يطرقه المواطن هو باب الاتحاد الوطني الكردستاني، كذلك عندما تقع مشكلة أمنية، يلجأ الناس إلى الاتحاد الوطني، وحين يواجه الطلبة مشاكل وعقبات، يقصدون الاتحاد الوطني، وكذلك المعلّمون والمدرّسون، حين يتظاهرون أو يضربون عن الدوام، يجدون في الاتحاد الوطني مرجعهم ومكان ثقتهم.

حدث لي أمر غريب، عندما أضرب المعلّمون ذهبت إليهم لأستمع إلى مطالبهم، فوجدت امرأة غاضبة جدا - وكان غضبها محقّاً فالجميع غير راضٍ عن أوضاع المعلّمين-.

قالت لي: أنت وحدك تستطيع حل هذا الأمر.

فسألتها بهدوء: ولمن أدليتِ بصوتك في الانتخابات السابقة؟

أجابت: صوّتّ لطرفٍ صاخب... كثير القول، لكن بلا عمل

ابتسمت وقلت: ولماذا لا تلجئين إلى ذلك الطرف الآن؟

فأجابتني: يا بافل، ذلك الطرف لا يستطيع فعل شيء.

فقلت لها مبتسماً: إذن، لماذا تهدرين صوتك ؟

أرجوكم، لا تُضيّعوا أصواتكم، امنحوها لشخص او حزب لا يتهرّب من المسؤولية، ولايهاب النضال أو المواجهة من أجل ضمان حقوقكم.

قد يقول البعض الكثير ضد الاتحاد الوطني الكردستاني، لكن لا أحد يستطيع أن يتّهمه بالخوف.

ايها الاعزاء ..

نحن قوتكم في بغداد،فقضيتنا في بغداد اكبر بكثير من الرواتب.

الرواتب هي جزء اساس من هذه المشكلات،فقضيتنا هي كوردستان وحقوق الكورد،والتعايش المشترك،سياسة دولية تتفهم التغيرات التي تحدث اليوم في العالم.

قبل عام اخبرتكم بما سيحدث بين اسرائيل وايران،والى اين تتجه اسعار النفط وماهي مخاطر ذلك على كوردستان؟

اسالكم: لماذا الاحزاب الاخرى لاتدرك هذه الامور؟ماهو برنامجها لحل كل ذلك؟

ماذا رايتم من امور جديدة من قبل الاحزاب الاخرى؟

وهل سمعتم ببرامج جديدة منهم؟

ام انهم مازالوا يقولون صوتوا لنا بسبب هذا وذاك ويطلقون وعودا عجيبة ويقولون اذا لم تصوتوا لنا لايمكن ممارسة السياسة وحين يتازم الوضع من يذهب الى بغداد؟

ومن باسطاعته انجاز المهام وتامين رواتبكم؟

من باستطاعته الرد على الميليشيات؟

قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني

شئنا ام ابينا فان القرارات المهمة والصعبة تتخذ في بغداد

انتم تعرفون جيدا من الطرف الذي لم يبع ارض كوردستان اي عدو او حليف.

من كان يدافع عن اخوتنا في اجزاء كوردستان الاربعة؟

من كان طرفا رئيسا في السلام الدائر بين الكورد حالياسواء في سوريا و تركيا و العراق.

الاتحاد الوطني الكوردستان الان مختلف كثيرا عن الاتحاد الوطني في السنوات الماضية.

الاتحاد الوطني الكوردستاني هو ذلك الاتحاد الذي اردتموه دوما

الاتحاد الذي اسسه مام جلال ورفاقه المناضلون.

الاتحاد الذي يناضل ويحارب من اجل ضمان حقوق الكورد و كوردستان ولن يتراجع الى الوراء.

فهو الاتحاد الذي اوصل كركوك، رغم التهديد الكبير الى ما هي عليه اليوم، حيث لاتقارن اليوم مع كركوك ماقبل اربع سنوات .

انظروا الى المكونات كيف تتعايش فيما بينها والى المشاريع التي تنفذ لجميع المناطق فهذا هو اتحاد مام جلال، واكمال برنامج مام جلال .

نحترم نهج مام جلال ونقتدي به ونتعلم منه لكن الاهم من ذلك ان نكمل برنامجه.

كلما ازدادت قوتنا في بغداد، سنجعل كردستان اكثر ازدهارا.

كلما ازدادت قوتنا في بغداد، ستتحسن أوضاعكم بشكل أكبر.

هدفي أن نحمي أطفالكم من المعاناة التي تحملتموها.

وما لا تستطيعون الحصول عليه اليوم،ان تحصلوا عليه ويحصل عليه اطفالكم ايضا في المستقبل.

كوردستان اليوم تحتاج الى ما تريده دولة اوروبية

فهي تريد الحرية، الاحترام، الامان ،عندما تعمل من حقك ان تتسلم راتبك.

وعندما تتخرج بعد الدراسة يجب ان تحصل على عمل.

يجب ان تتوفر لك المياه والكهرباء.

فهذه امور بسيطة واتعجب انه بعد كل هذه السنين لاتتوفر هذه الخدمات،ولكن الاتحاد الوطني الكوردستانى سيوفرها لكم.

الاتحاد الوطني هو الحزب الوحيد في كوردستان المقدسة

له علاقات مع جميع الاطراف والمكونات المختلفة في بغداد

فعلاقاتنا جيدة مع الجميع، لماذا؟

من اجل خدمتكم وخدمة كوردستان،ومن اجل ضمان حقوقنا.

ترى اي طرف اخر يملك هذه العلاقات وبامكانه الذهاب الى بغداد وتامين احتياجاتكم؟

ايها الاعزاء..

هذه الانتخابات اسهل بكثير من الانتخابات الاخرى،فالتركيز في هذه الانتخابات على بغداد والعراق.من باستطاعته العمل في بغداد من اجلكم؟

والله الامر واضح، وانتم تعرفون ذلك.

هناك مجموعة من الشباب الاذكياء والمخلصين والمفعمين بالحماس الذين يصوتون لاول مرة، لمن تصوتون؟

الاتحاد الوطني هو الطرف المؤثر في بغداد، ويستطيع إنجاز المهام هناك

تصوتون لطرف تقليدي كان جزءا من المشاكل التي تعانون منها؟

ام تصوتون لحزب متجدد؟

حزب استطاع خلال السنوات الماضية انجاز امورعديدة بنظام معاصر دون تكابر ودون تنصيب نفيه فرعونا.

نحن جزء منكم ... نحن الاتحاد الوطني الكوردستاني فالبيوت الطينية هي منازلنا ، والى الان حين اتجول في السليمانية من يحييني ويهدينى القبل هم سائقو سيارات الاجرة وسيارات الحمل و الحافلات ، وليس سائقو الروز رويس و اللامبورغيني فهم تابعون لاطراف اخرى..

ايها الشباب .. اخواتى اخواني ..

انتم لا تصوتون لليوم فقط ، بل لمستقبلكم واطفالكم وازواجكم وذويكم ولوالديكم حين يشيخان وقد قدما لكم كل هذه الخدمات .

عليكم ان تعيروا هذه الامور الاهتمام واود ان تتوجهوا بقلب وعقل صافي الى التصويت للجهة التي تؤمنون بها وتؤمنون بانجازاتها .

من باستطاعته حماية وحدة العراق؟

ممن يطلب حماية وحدة العراق؟

اي حزب ؟ الحزب الذي يذهب كل مرة لحل المشلات بين الاقليم والعراق ام الاطراف الاخرى، التي اما تتهرب من المسؤولية او تخلق المشكلات.

تعرفون جيدا ما هو الجواب على هذا السؤال؟

ايها الاعزاء...

مع الاسـف تتقوى بعض الاطـراف بهذه الدولة او تلك،مشكلات العراق تحل بنا نحن بالكورد،العراقيين،الايزيديين ،التركمان، المسيحيين ومكونات العراق كافة،لماذا نبتعد ونتوجه الى هنا وهناك؟

ما يحتاجه العراق اليوم هو برنامج وطني، برنامج عراقي،فالعراق ليس تابعا لاحد ويجب ان يرى نفسه مقدسا،ان لاينسى العراق كم هو عظيم.

العراق يجب ان لا ينسى انه مخترع الرياضيات وان شعبه فيما يلبس الحرير ،بعض الدول من حولنا كانت تعيش في الكهوف.

جزء من نضالنا في العراق هو احترام الدستور العراقي،فهذا الدستور كتبناه نحن معاولم نحتاج الى دعم اي دولة خارجية وعلاجه ايضا يحتاج الينا.

جميع مشاكل الدستور وجميع مشاكلنا ستحل بالدستور العراقي.

ويجب ان نناضل من اجل ذلك بدءا من المادة ١٤٠الى ضمان حقوق بيشمركتنا وكلها مكفولة في الدستور.

الدستور العراقي دستور مقدس وليس قائمة طعام في احد المطاعم تنتقي منه ما يعجبك.كلا، فهو دستور العراق ويجب تطبيقه كما هو.

قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٢٢

نحن قوتكم في بغداد وعندما نقول شيئا ننفذه

ايها المناضلون الاعزاء..

كانت عندنا مشكلة الرواتب واستطعنا حلها لكم بسرعة،ولكن هل هذا كاف؟ كلا، ليس كافيا.

كنا طرفا اساسيا في استئناف تصدير النفط وهذا ليس كافيا ايضا.

ايها الاعزاء..

امامنا مهام اخرى عديدة،فهذه الاتفاقات يجب ان تكون متينة ولا تخضع لاهواء هذا وذاك.

يجب ان تعامل قوات البشمركه مثل الجيش العراقي من ناحية الرواتب والامتيازات وكذلك قوات الاسايش والشرطة.

انظروا الى السعودية ايها الرفاق،ماذا فعلت السعودية خلال السنوات الاخيرة؟

تبتعد عن الاعتماد على النفط فهل اصيبوا بالجنون؟ كلا،بل يدركون جيدا انه ياتي يوم وينفد النفط.

هل يتحدث احد معكم حول هذه المسائل؟

وماهي برامج هذه الاطراف؟

الاتحاد الوطني الكوردستاني لديه برنامج لكل هذه الامور،من مركز التكنولوجيا الى الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة.

لدينا العديد البرامج التي ان لم نبدا بها من الان فلن نحتاج الى المظلة بعد انتهاء المطر.

تعلمون ان هناك سؤالا يوجه لي كثيرا، لما لاتشكل حكومة كوردستان؟

اؤكد مرة اخرى ان الاتحاد الوطنى يهدف الى خدمتكم وانا وعدتكم باسم الاتحاد الوطنى الكوردستاني باسم حزب الشهداء، باسم حزب مام جلال والمناضلين و قطعنا عددا من الوعود لكم،فان لم اصل الى قناعة حول المناصب والاتفاقات التي تبرم مع الاطراف الاخرى، وان لم اصل الى قناعة ان هذه الحكومة تختلف عن سابقتها

وان لم اصل الى قناعة ان هذه الحكومة ستختلف عن سابقتها.

وان لم يكن بمقدورنا تنفيذ وعودنا كما يجب فكونوا على يقين ان تشكيل الحكومة ستتاخر اكثر.

لاتعاتبونا على ذلك، بل قدموا لنا الشكر،باننا مثل الاطراف الاخرى لا نتحدث فقط ولانعطي وعودا كاذبة وليس في برنامجنا ابدا هذه المسائل.

اجدد التاكيد ان الاتحاد الوطني الكوردستاني عندما يعطي وعدا ينفذه،لن نشارك ابدا في حكومة لاتستطيع خدمتكم،او حكومة تخدم هذا الطرف او ذاك، لن نفعل ذلك.

الاتحاد الوطني استطاع خلال السنوات الثلاث الماضية درء العراق عن مشكلات كبيرة جدا ومن سفك الدماء.

الاتحاد الوطني واصدقاؤه استطاعوا ان يبعدونا عن شظايا النيران التي اندلعت حولنا.

الاتحاد الوطني الكوردستانى هو من يتواجد الثلاثاء في الولايات المتحدة ويوم الخميس يتواجد في طهران والجمعة في موسكو والاثنين في بريطانيا.

قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٢٢

لا تضيعوا أصواتكم، امنحوها لمن لا يتهرب من المسؤولية

هذا هو حزب مام جلال ونهج مام جلال.

ايها المناضلون في العراق، في بغداد والموصل وشنكال

الاخوات والاخوة الشيعة والسنة والمسيحيون والتركمان

نحن حزب مام جلال.

ان كنت مسيحيا، تركمانيا شيعيا او سنيا نحن ننظر اليكم بعين المساواة ولانريد منكم شيئا غير تقديم الخدمات لكم.

فانتم تعرفون جيدا اية جهة تسلمت المشاريع هذه السنوات واية جهة نهبت الاموال في بغداد خلال السنوات الماضية.

هل سمعتم مرة ان الاتحاد الوطني فعل هذا؟كلا، ولن تسمعوه ابدا.

انظروا الى كركوك كم وضعها مختلف اليوم،وكيف تعيش مكوناتها بسلام فيما بينها.

هذا هو هدفنا لكل العراق، فكم كان العراق قويا نحن نشعر بسعادة اكثر وكم كان العراق قويا ستكون كوردستان قوية اكثر وكلما ازدادت كوردستان قوة فان العراق سيقوى اكثر.

نحن اخوة ولانحتاج الى البحث عن اخوة واخوات اخرين في الخارج.

لتكن لنا علاقات جيدة مع كل الاطراف والدول فهذا من حقنا،ولكن ما اود التاكيد عليه اليوم و ضروري هو نشوء حركة وطنية بعيدا عن التدخلات.

العراق للعراقيين، الكورد لكوردستان.

وان نعمل لهدف واحد وهو السير بالعراق الى امام.

هذا العراق المقدس مخترع الرياضيات والادوية وعلم الفلك.

لماذا ننسى كل هذا؟

فنحن اعظم بكثير مما يتصورة البعض.

لاقوله بشكل اوضح : يجب ان نكون مركز القرار،ان يكون بين الكورد والعرب، السنة والشيعة، التركمان والايزيديين ،مع اخوتنا الاعزاء المسيحيين.

فمركز العراق هو نحن وليس اي دولة اخرى.

ايها المناضلون الاعزاء

سبق وقلت لكم مرتين والان اود تكراره لمرتين لتذكيركم.

الاتحاد الوطني الكوردستاني هو الوحيد الذي يستطيع ان يقاتل ويناضل من اجلكم.

الان تريدون ان تعرفو لمن تصوتون؟

صوتوا للاتحاد الوطني الكوردستاني..القائمة ٢٢٢

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٥/١٠/٦

قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٢٢

لانهاب النضال أو المواجهة من أجل ضمان حقوقكم

لطيف نيرويي:

انطلاقتنا القوية

الرئيس بافل طالباني، في إطار عرض رؤية الاتحاد الوطني الكردستاني وموقفه الرسمي بشأن أوضاع إقليم كردستان والعراق، والتحولات والتطورات السياسية الأخيرة، وكذلك الإعلان الرسمي عن انطلاق حملة الاتحاد الوطني للانتخابات البرلمانية العراقية، وجّه رسالة هادئة ورصينة وعميقة المعنى إلى الناخبين والرأي العام في كردستان والعراق.

لقد جاءت مبادرة الرئيس بافل جلال طالباني في إعلان هذه الرسالة قبل جميع الأحزاب والكيانات السياسية الأخرى خطوة متقدمة تتسم بالوعي والرؤية البعيدة، إذ لم يكن أي طرف آخر من قوى السلطة أو المعارضة قد أوضح بعد طبيعة رسالته الانتخابية.

كانت رسالة متزنة ومسؤولة وشفافة، واضحة الهدف والرؤية، نبّهت جميع الأطراف إلى استراتيجية الاتحاد الوطني الكردستاني وموقفه الثابت.

جاء مضمون الرسالة قويا وصادقا، عكس رؤية الاتحاد الوطني بوضوح، وسعى إلى ترسيخ الاستقرار والهدوء.

قدّم الرئيس رسالته بأسلوب حديث ومعبّر بثقة، مستخدما لغة منطقية ومباشرة طرح من خلالها عددا من المسائل والقضايا الجوهرية المتعلقة بالواقع السياسي في كردستان والعراق. وقد تناول في محتواها جذور الأزمات

التي مرّ بها الإقليم والعراق، وسبل معالجتها لتجنّب المخاطر المقبلة.

من خلال الرسالة، أوضح الرئيس للناخبين أهمية التصويت للاتحاد الوطني الكردستاني، مبيّنا الفوارق بين الاتحاد الوطني الكردستاني والأحزاب الأخرى في بغداد، حيث أكّد أن الاتحاد الوطني أقلّ انشغالا بالانتقادات وأكثر تركيزا على دوره ومكانته الفاعلة في العاصمة، ودعا إلى منحه الثقة مجددا لأنه يمثل قوة ثابتة وذات مصداقية في بغداد، ولديه سياسة متّزنة تهدف إلى معالجة القضايا استنادا إلى مواد الدستور العراقي ومبدأ الشراكة الوطنية الحقيقية.

كما أشار إلى أن قوة الاتحاد الوطني في بغداد هي عامل رئيسي في حلّ المشكلات بين الإقليم والحكومة الاتحادية، مما ينعكس إيجابا على استقرار الإقليم، وتحسين أوضاع الموظفين والمواطنين وقوات البيشمركة وسائر الأجهزة.

وعلى العكس، حذّر من التصويت للأطراف التي تكتفي بالشعارات الإعلامية ولا تمتلك أي دور فعلي أو حضور مؤثر في بغداد، إذ إن تلك القوى ستعمّق الأزمات وتفتقر إلى إرادة الحلّ. لذا، دعا إلى دعم الأطراف القادرة على تمثيل الشعب الكردي بقوة والدفاع عن حقوق جميع المكونات في كردستان والعراق دون تمييز.

لم تركّز الرسالة على الانتقاد، بل على إبراز رؤية الاتحاد الوطني ودوره في بغداد، موجهة خطابا مباشرا إلى الناخبين في الإقليم قائلة:"شعارنا نحن قوتك في بغداد" محللا قوة الاتحاد الوطني ، ومن أين أتى مصدر هذه القوة.

وأكدت الرسالة أن التجارب السابقة أثبتت أنه لولا وجود الاتحاد الوطني الكردستاني في بغداد لكانت الخلافات بين الإقليم والمركز وصلت إلى طريقٍ مسدود، ولما حُلّت أزمة رواتب موظفي الإقليم، ولكانت العلاقات بين الجانبين أكثر توترا. هذه حقائق تبرهن أن الاتحاد الوطني الكردستان يمثل ثقلا حقيقيا في بغداد، ولهذا من المهم منحه الثقة مجددا.

الرئيس بافل لم ينشغل في رسالته بالهجوم على الآخرين، بل ركّز على السياسات والرؤية الخاصة بحزبه، مستشهدا بتجربة كركوك التي شكّلت نموذجا ناجحا حين منحت الجماهير ثقتها للاتحاد الوطني الكردستاني، فاستطاع أن يؤسس إدارة خدمية مستقرة أعادت روح التعايش والازدهار إلى المدينة. واليوم، تعيش كركوك مرحلة من الأمن والاستقرار بفضل تلك الإدارة.ولهذا دعا إلى منح الاتحاد الوطني الكردستاني مزيدا من الثقة في الانتخابات الحالية كي يعمم تجربة كركوك على بقية المناطق.

أما في ختام الرسالة، فقد تطرّق إلى التطورات السياسية والتحولات الأخيرة في المنطقة، مؤكدا أن على جميع القوى إدراك خطورة التحديات الراهنة، وأن الطريق الوحيد لتجاوزها هو التعاون والتفاهم بين الإقليم وبغداد، لأن إقليما قويا لا يمكن أن يستمر بدون عراق مستقر، كما أن عراقا قويا لا يمكن أن ينهض بدون إقليمٍ مستقر.

لذلك، شدّد على ضرورة التزام جميع الأطراف بالدستور العراقي كأساسٍ لمعالجة المشكلات، لأن في ذلك ضمانا للاستقرار السياسي والاجتماعي لكردستان والعراق معا. وأكّد أن الاتحاد الوطني، الذي كان دائما في مقدمة المبادرات الوطنية، قادرٌ على لعب الدور المحوري في توحيد الصفوف بين مختلف القوى والمكونات العراقية.

وختم بالقول إن قوة الاتحاد الوطني في بغداد تعني قوة الكرد وكردستان، داعيا الجميع إلى التصويت لقائمة ٢ ..٢..٢ (٢٢٢) وجعلها قائمة النصر والاستقرار.

***ترجمة:نرمين عثمان محمد**

ستران عبدالله:

نحن القائمة ٢٢٢، مجبرون وممتنون

نحن حزبٌ مجبرون، مجبرون بإرادة شعبنا ومجتمعنا. نحن مزيج من الناس في السرّاء والضرّاء، في الضيق والفرح، نتقاسم مع شعبنا المعاناة والأمل.

في النضال والكفاح، كانت عيوننا على المشاركة والدعم، وعلى تلبية نداء جماهيرنا. عيوننا كانت نحو رضا الأمة وموافقتها، وقلوبنا كانت حيث ولاءها.

في نضالاتنا السرّية والمنظمة، كانوا هم السند والملاذ، وهم ملجأ أسرّارنا ، وهم الذين حَمَونا من الخطر. كنا نعتمد على شبكات دعمهم وعلى إحتضانهم للمجتمع الكردي ، ولم نسىء بذلك ولم نقترف خطأ .

في نضال الجبال وصفوف البيشمركة خلال ثورة شعبنا الجديدة، كانت عيوننا على بنادق التهريب، وعلى اشتراكات الأعضاء الشهرية، وعلى عون عائلاتنا وأقاربنا . كنا نستنجد بعزيمة القوى الداعمة والجماهير الحرة في المدن والقرى المحررة.

كان أملنا معقودا على دعم ومعونة كافة فئات الأمة الكردية ، ووفق النظرية الثورية (السمكة والماء) كنا نحن السمكة المضطرة إلى ماء أمتنا الذي يحمينا ويحتضننا ويمنحنا الحياة، حتى نتمكن نحن أيضا من أن نكون في خطوط القتال والتحصين والبناء، نرد لهم الجميل، ونكمل بعضنا بعضا.

نحن مجبرون بإرادة أمتنا على تنمية الحركة الكردية وتطويرها، حتى نبلغ أسمى درجات الواجب في حماية أرض وشعب كردستان.نحن نشرب من ماء واحد، ونتنفس هواء واحدا، ونتشابك في المصير، ونعمل بتناسق ووحدة.

نحن مجبرون لأننا قوة منبثقة من صلب هذا الشعب، ونحن انعكاس لطاقته وصموده.

أما في هذا الزمن الجديد، زمن الديمقراطية والانتخابات فنحن كذلك ، فإننا نضع ثقتنا في أيدي مواطنينا في أصواتهم، وأقلامهم، وأزرار تصويتهم. صوتهم لنا هو مانريده ، صوتهم لنا هو النقاء والعذوبة، بصوتهم ننمو ونعلو ونترفع.

نعم، الانتخابات عادت مجددا، ونحن، كالاتحاد الوطني الكردستاني، كما كنا دائما، سنبقى مجبرين بإرادة شعبنا على أن نستمد منهم قوتنا، وأن نكون نحن قوتهم في بغداد.

مرة أخرى، نعود إلى بيوت أهلنا، بيتا بيتا، وشخصا شخصا، شاكرين لهم أصواتهم، قائلين لهم:

« نحن صوتكم في بغداد»، ونحتاج لصوتكم في بغداد.»

مرة أخرى، نخاطب أبناء شعبنا ليمنحونا أصواتهم الصافية، لتمنح عذوبة لأصواتنا في فضاء الديمقراطية البغدادية، وفي قلب السياسة العراقية.

مرة أخرى، نحن بحاجة إلى أمتنا لتكون لنا السند في بغداد، لتدفئنا أصواتهم الصادقة في الشتاء، وتنعش قلوبنا في حرّ العاصمة صيفا.

نعم، إنها الديمقراطية والانتخابات والتصويت من جديد، ونحن نفرح حين نرى شعبنا ومواطنينا ينظرون إلينا مجددا بعين الودّ والامتنان المستمر.

لسنا كأي قوةٍ أخرى تعتمد على الغرباء والأغيار ، فنحن نستند إلى شعبنا، وأعيننا مصوبة نحو أيديهم.

لسنا متعالين على جماهيرنا، لكي ننحرج أمام أعدائنا ، بل نفخر بجماهيرنا ونستمد من كرامتهم زادنا، ومن صبرهم عزيمتنا.

نحن نحب أن نرى في عيونهم الكبرياء الجميل والإيجابي، وأن يعلموا أننا لا نزال بحاجة إلى رضاهم وأصواتهم، وأن هذه الدعوة منهم وإليهم ستبقى مطلبا متجددا ودائما.

نحن نطلب أصواتهم مرة أخرى، وسنعود مجددا، كقائمة (٢٢٢)، إلى بيوت الناس، إلى الأحياء القديمة والجديدة، إلى البيوت المشيّدة من الطين أو الإسمنت، فكلها بيوتنا، ولا نجد في ذلك مشقة ولا ملامة.

لا يزال في أرواحنا فرحٌ كبير أن نكون في بيوت أهلنا وأصدقائنا، فذلك خيرٌ لنا من أن نكون في بيوت الأعداء والغرباء.

نحن أبناء هذه الأمة، وسنعود مرة أخرى إلى شعبنا دون أن نتراجع أو نكلّ، قائلين لهم:

«نحن قوتكم في بغداد ، وقوتنا بكم هي ما نحتاجه لبغداد.»

نحن مجبرون وممتنون، نحن الـ(٢٢٢)، الذين علّمنا مام جلال أن نكون أبناء الشعب، وأن نستمد قوتنا منهم، ونعيدها إليهم.

***ترجمة:نرمين عثمان محمد**

في ذكرى قائد كل العصور وفخر الأمة الى رئيسي ومعلمي وقائدي

على الرغم من مرور ثماني سنوات على رحيلك، إلا أننا نشعر بقربك أكثر فأكثر، ونزداد يقينًا بعظمتك. ليس في الاتحاد الوطني الكردستاني فقط ، بل عند أصدقاء نا وخصومنا في الداخل والخارج، وفي خضم الأزمات والاضطرابات في العراق والمنطقة، نحن بحاجة إلى حكمتك وسياسة باقة ورودك المرنة ، وبحاجة إلى فكرك الوطني وتجربتك الغنية.

كم هو مدعاة فخر للكرد ولأعضاء الإتحاد الوطني الكردستاني ، أنّنا لا نزال حتى اليوم، في المحافل الدولية، نعرَّف بكوننا أعضاء «حزب مام جلال». ولهذا، ينبغي أن نستثمر دوماً في التاريخ المشرف والأدب السياسي الرفيع الذي تركته لنا، وأن نصون هذا المجد.

لقد عاهدناك بأن الاتحاد الوطني الكردستاني أمانة تاريخية وخزانة تجربة ومحيط سياسي عميق لحضرتك ، ونحن نصونه اليوم. وإتحادك الوطني الكردستاني اليوم بين أيادٍ أمينة، فقد اخترنا رفيقنا (بافل) ليقود رئاسة الاتحاد الوطني الكردستاني، وليكمل مهام الحاضر ويصنع مستقبل الاتحاد والكرد. ونحن له سندٌ ودعم، نصون الاتحاد الوطني الكردستاني كما نصون بؤبؤ أعيننا ، متلهفين للمضي في أداء مهامنا المستقبلية. فقد جمعنا بين إرث الأجيال السابقة وقوة الشباب، لنحوّل رصيد الاتحادالوطني المشرف وطاقات الشباب إلى ضمانٍ لمستقبلٍ أكثر إشراقاً.

وعلى أساس وحدتك الوطنية، سنواصل النضال من أجل تعزيز الشراكة في العمل السياسي والإداري، وتقوية التفاهم بين كل القوى الكردستانية حول القضايا المشتركة في كردستان والعراق. وسنمد الجسور مع الأطراف السياسية الأخرى، لنوحّد الكلمة في سبيل الكرد وخدمة شعبنا، ونعمل معاً ونقرر معاً.

أجدد العهد لك بأن نهجك وتجربتك سيبقيان مصدر قوة لطريقتي في العمل، وبأن استلهام العزيمة من طاقتك وإرادتك سيدفعني للاستمرار بمسؤولية ، وكما كنت دوماً لم ولن أتهاون يوماً. ورغم أنني قد دفعتُ في النضال الپێشمەرگاوی والسياسي ثمن حياتياً وروحياً، فإن ذلك ليس بشيء يذكر أمام تضحيات شعبي.في ذكرى رحيلك؛ أجدد الوعد والوفاء، وأقول: اطمئن يا مام جلال ، فجبل سفين الاتحاد الوطني سيبقى ثابتاً لا ينمحي .

لترقد روحك في سلام، وستبقى ذكراك حية خالدة في التاريخ.

رفعت عبدالله

نائب الأمين العام للاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٥/١٠/٣

*ترجمة وتحرير: نرمين عثمان محمد

الاتحاد الوطني متحد الصف ويحقق انتصارات كبيرة في الانتخابات

أكد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، أن الاتحاد الوطني حاليا متحد الصف أكثر من أي وقت مضى ويحقق انتصارات أكبر في كل عملية انتخابية، مشيرا الى أن أصوات الاتحاد الوطني خلال الانتخابات الماضية لبرلمان كوردستان زادت بشكل عام بنسبة ٩٣٪.

وشارك بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني في ملتقى الشرق الأوسط (ميري) ٢٠٢٥، وسلط خلال ندوة بعنوان (مطالب وأزمات اقليم كوردستان في مشهد عراقي متغير)، مساء الثلاثاء ٢٠٢٥/١٠/٧، الضوء على الانتخابات التشريعية المقبلة في العراق وتشكيل الحكومة الجديدة في اقليم كوردستان والوضع الداخلي للاتحاد الوطني الكوردستاني.

تجاوزنا التحديات والصعاب

وقال الرئيس بافل جلال طالباني: «الاتحاد الوطني الكوردستاني اليوم أكثر وحدة وتماسكا من أي وقت مضى، واستطاع التغلب على التحديات والصعاب، حيث يحقق انتصارات أكبر من عملية انتخابية الى أخرى».

وأضاف: «بعد مرض مام جلال والسيد كوسرت رسول علي والسيدة هيرو إبراهيم أحمد، انتابنا الخوف والقلق، ولكن جميع الأحزاب السياسية تمر بضروف مشابهة، ولو كان حزبا آخر لما استطاع التغلب على مثل هذه الأوضاع الداخلية الصعبة التي أصابتنا، ولكن في الانتخابات الأخيرة إزدادت أصواتنا بنسبة ٩٣٪، إلا أننا لسنا راضين بهذا،

ونطمح الى المزيد».

واوضح الرئيس بافل، أنه يجب أن يعود الإتحاد الوطني الكوردستاني ليكون الحزب الأول على مستوى الشرق الأوسط.

نريد أن نكون شركاء في الحكومة

وبشأن تشكيل حكومة إقليم كوردستان، قال رئيس الإتحاد الوطني: «كلما عملنا مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني، نجحنا ومن المهم جدا وجود حكومة إئتلافية، ويجب أن نكون شركاء مع الحزب الديمقراطي».

وبين أن «هناك طرفين أساسيين لتشكيل الحكومة المقبلة، ويجب على الحكومة أن تعالج مشاكل المواطنين وإذا تم حل هذه المشاكل فلايوجد أي عارض أمامنا، ونحن لسنا بمراقبين وإذا أردتم ان نكون مراقبين سنكون.»

وتابع: «نحن واجهنا تنظيم داعش والإرهاب معا وجميعنا شاركنا في كتابة الدستور ونحن لسنا معارضين لبعضنا وإذا أرادت جهة، إلغاء الإتحاد الوطني الكوردستاني في السليمانية فسيحدث نفس الامر في دهوك، بل يجب أن نكون شركاء معا في العملية السياسية».

وأشاد الرئيس بافل بفريق الاتحاد الوطني في حكومة إقليم كوردستان قائلا: «فريقنا في الحكومة قد أنجز مشاريع وأعمال جيدة، والعديد من المشاريع المهمة يتم تنفيذها في السليمانية»، وأضاف إن «غياب الدستور هو أحد نقاط ضعفنا ومن المهم جدًا وجود حكومة ائتلافية قوية».

العلاقة مع بغداد

فيما يتعلق بالعلاقة بين بغداد وأربيل، أشار بافل طالباني إلى أن الاتفاقيات «يجب أن تكون ملموسة»، مضيفاً: «دعونا نتوقف عن توقيع الوثائق التي نعرف أنها لن تنجح. دعونا نجري محادثات حقيقية ونتفق على ما يمكننا فعله حقاً».

وأشاد رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بالأجواء الأخيرة بين إقليم كوردستان وبغداد، واصفاً استئناف صادرات النفط ودفع الرواتب بأنه «خلق جواً جيداً» يجب استغلاله لمزيد من التعاون.

أنا حزين بسبب الاصوات المزورة

وبشأن الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في شهر تشرين الثاني المقبل، قال الرئيس بافل جلال طالباني إنه سعيد بإجرائها وسعيد أيضا بمرحلة ما بعد الانتخابات».

وقال الريس بافل جلال طالباني: «أنا حزين بسبب الاصوات المزورة، الامريكان ايضا سجلوا ملاحظاتهم حول عمليات التزوير في الانتخابات، توجد بلدان تمول بعض الأحزاب بأموال طائلة والاتحاد الوطني الكوردستاني لم يتلق دولارا واحدا من أي جهة أو دولة ولن نوقع أبدًا على شيء لا يضمن حقوقنا».

وتابع رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، أن العراق وبغداد يحتاجان الى تغيير مزاج المواطنين، مضيفا أن ٧٠٪ من الناخبين العراقيين لن يصوتوا في الانتخابات لأنهم ليسوا سعداء في حياتهم والعراق بلد عظيم صاحب حضارات وفوق كل شيء يحتاج إلى إعادة الحس الوطني وأن يعود مستقلا وأن يكون العراق للعراقيين فقط وعندئذ لن تبقى الـ ٧٠٪

من الاصوات جالسين داخل البيوت أثناء إجراء الانتخابات».

ودعا الى أن يكون العراق للعراقيين بعيدا عن التدخلات الخارجية.

انفتاح السليمانية على الاحتجاجات لا مثيل له في المنطقة

وبين الرئيس بافل جلال طالباني: «في السليمانية توجد عشرات الاحزاب، ولكن المواطنين رفضوا اللجوء الى الاحزاب الاخرى، حيث جاء المعلمون المعتصمون وتحدثوا إليّ وكانوا يعيشون في ظروف صعبة جدا، إحدى المعلمات جاءت إليّ فقلت لها لمن صوتتي؟ قالت لغيرك.. قلت لها إذاً صوتي لي سأعمل من أجلك بشكل أفضل».

وشدد على أن مدينة السليمانية مدينة آمنة، وأن جميع النشطاء السياسيين يشعرون بالأمان في السليمانية»

وتمت مناقشة المخاوف بشأن اعتقال شخصيات معارضة في السليمانية، بما في ذلك لاهور شيخ جنكي، ابن عم الرئيس السابق والقيادي المشارك السابق للاتحاد الوطني الكوردستاني.

وقال بافل طالباني إن «وجود حزب سياسي لا يعني وجود درع. الأدلة ضد لاهور والمجموعة كثيرة؛ هواتف، أقراص مدمجة، طائرات بدون طيار، أسلحة، هويات»، مردفاً أن «تكون قائداً سياسياً لا يضعك فوق القانون».

ولفت الى أن «انفتاح السليمانية على الاحتجاجات لا مثيل له في المنطقة»، مضيفاً: «تقريباً جميع النشطاء السياسيين في كوردستان والعديد في العراق آمنون في السليمانية»، لكنه أصر على أن «الجرائم والفساد»، حتى تحت غطاء السياسة، ستواجه المساءلة القضائية.

وحول قوات البيشمركة قال الرئيس بافل: «ليس لدينا قوات خارج إطار القانون بل لدينا وحدتا السبعين والثمانين التابعتين للاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي وتم الإعتراف بهما من قبل التحالف الدولي».

أما عن قوات الحشد الشعبي فأكد أنه «يجب التمييز بين الحشد والقوات الاخرى، فالحشد الشعبي شارك في معارك ضد داعش والإرهاب».

ضمان حقوق الكورد في سوريا

وتحدث الرئيس بافل بدقة عن الأوضاع في سوريا وغربي كوردستان، حيث قال: «سوريا تواجه العديد من المشكلات، فهي مثل العراق تضم مكونات مختلفة، ويجب الاعرتاف بحقوق الكورد في سوريا»، داعيا الى مساعدة سوريا وليس التدخل في شؤونها من قبل الدول الاخرى.

وأوضح أن الجنرال مظلوم عبدي قائد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) صديق مقرب له، آملا في تحسين أوضاع السوريين.

في رد عن رأيه حول اتجاه العلاقات بين قوات سوريا الديمقراطية ودمشق، رأى بافل طالباني أنه «إذا كانت توقعات دمشق من قوات سوريا الديمقراطية واقعية، وإذا استطاعت دمشق أن تضبط نفسها، فأنا متفائل بأنهما سيعملان معاً، وإذا كانت هناك مطالب غير معقولة، فلا أعتقد أن قوات سوريا الديمقراطية ستقبلها، ولن أشجعهم على فعل ذلك أيضاً».

حول ماهية المطالب المعقولة، قال رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني إن «المطالب المعقولة هي أن يكون للمناطق الكوردية نوع من الإدارة الذاتية، سواء على مستوى المحافظة أو ما شابه ذلك، أو الاعتراف باللغة، والاعتراف

بالثقافة وحمايتها، وأن يكون هناك نوع من مؤسسة أمنية تحمينا وتكون مقبولة لدينا ككورد، وأن تدمجنا بطريقة أو بأخرى مع المؤسسات الاستخباراتية والعسكرية»، عاداً هذه مطالب «معقولة».

ودعا بافل طالباني إلى «مشروع وطني سوري» ووصف النموذج الفيدرالي العراقي، مع التعديلات الضرورية، بأنه «خريطة طريق مناسبة» لسوريا مبيناً أن «سوريا متنوعة مثل العراق. النموذج العراقي مع بعض التعديلات، هو الطريق الحقيقي الوحيد للمضي قدماً».

وأشار بافل طالباني الى أنه «ليست لدينا أي مصلحة في سوريا سوى ضمان حقوق الشعب السوري»، منوهاً إلى صداقته مع مظلوم عبدي.

ودعا بافل طالباني القوات الكوردية إلى العمل بنشاط مع دمشق وحذر من العزلة السياسية، قائلاً: «هناك قطار يتحرك. المسارات قد لا تكون ثابتة، لكن القطار يتحرك. يجب أن نكون على متن هذا القطار».

عملية الحل والوضع في إيران

أبدى بافل طالباني تفاؤله بشأن عملية الحل التركية الحالية، حيث قال إن «قرار عبد الله أوجلان بإلقاء السلاح لا يزال هو أساس جهود السلام» وأكد دعم الاتحاد الوطني الكوردستاني لحل سلمي يوازن بين حقوق الكورد واستقرار المنطقة.

بخصوص دور إيران في العراق والمنطقة، رفض بافل طالباني فكرة أن طهران قد ضعفت وقال: «نعم، حزب الله وحماس ضعفا، لكن هذا لا يعني أن إيران ضعفت؛ مؤسساتها، على الرغم من طبيعتها الدينية، أثبتت صمودها تحت ضغط كبير».

وأشار رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني إلى «تعافي إيران السريع» بعد الانتكاسات العسكرية الأخيرة كدليل على «استمرارها المؤسسي ووحدتها الوطنية».

التوازن في العلاقات الدولية

وأشار رئيس الاتحاد الوطني الى العلاقات الخارجية لحزبه، وقال: «لدينا علاقات جيدة مع الولايات المتحدة وإيران وروسيا والصين، وهذا دليل على اتباع سياسة متوازنة مع القوى الاقليمية والدولية».

وتحدث الرئيس بافل عن أوضاع دول الجوار، قائلا: «إن عملية السلام في تركيا تحتاج الى المزيد من الوقت لنجاحها».

كما أشار الى أن الايرانيين قلقون من تجدد تعرض بلدهم الى الحرب.

وانطلقت اليوم، أعمال ملتقى الشرق الاوسط الذي تنظمه مؤسسة (ميري- MERI) في أربيل، تحت شعار (صياغة المستقبل: رؤى للسلام والازدهار).

وسيركز ملتقى الشرق الأوسط ٢٠٢٥ على التحديات السياسية المباشرة التي يواجهها العراق، والمشهد الإقليمي المتغير، والفرص الناشئة للتعاون الدولي. وسيتم استكشاف سلسلة من المواضيع ذات الصلة والاستراتيجية من خلال مناقشات سياسية وتحليلات معمقة.

تشمل هذه المواضيع تطور ديناميكيات القوة العالمية والإقليمية، والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وآفاق السلام في بلاد الشام، وإصلاح مؤسسات الدولة الرئيسية، ومأسسة العلاقات بين المركز والأطراف، وتعزيز التعايش العرقي والديني، وغيرها.

تفهم راسخ لعمقنا الستراتيجي في العاصمة بغداد

اكد قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان، الاربعاء ٢٠٢٥/١٠/٨ ان العلاقات بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية تشهد تنسيقا واتفاقاً جيداً، ويجب علينا التعاون والتنسيق معاً لان تلك العلاقات يجب ان تعود الى اسس الدستور والمؤسساتية والعلاقات بين المؤسسات الرسمية، بعيداً عن العلاقات المتذبذبة التي كانت في الماضي.

واضاف قوباد طالباني خلال ندوة في اعمال ملتقى الشرق الاوسط في اربيل(ميري): لدينا اتفاق شامل وتلقينا خبر جيد بان الرواتب ستصرف قريباً، لذا فالعلاقات في هذا المرحلة جيدة، يجب ان يكون هناك تفهم راسخ في اقليم كوردستان بان عمقنا الستراتيجي هو في العاصمة بغداد، والاتحاد الوطني الكوردستاني يتفهم هذا الموضوع ويسعى من اجل تقوية موقعه في

بغداد، والامور التي تخص اقليم كوردستان تعالج في بغداد وليس في السليمانية واربيل.

وقال: يجب ان يكون هناك تفهم داخل المؤسسات الاتحادية بان العراق دولة فيدرالية واقليم كوردستان كيان دستوري له حقوقه وواجباته، وهناك الكثير من القوانين التي لم تشرع لحد الان من قبل مجلس النواب من اجل ملء النواقص الموجودة في الدستور.

وتابع قوباد طالباني: اذا شاهدنا رسالة الاتحاد الوطني الكوردستاني فهي تؤكد على ضرورة تقوية موقع الكورد في بغداد، لدينا اتفاق على تصدير النفط من اقليم كوردستان، العراق لديه مصدر واردات رئيسي وهو النفط لكن للاسف لحد الان لايوجد لدينا قانون للنفط، لادارة هذا القطاع المهم، نحتاج الى قانون للنفط والغاز يشرع من بغداد لكي ننهي المشاكل التي نعاني منها منذ سنوات طويلة.

وقال نائب رئيس مجلس الـوزراء: يجب علينا انهاء القلق الذي يعيش فيه الموظفون في اقليم كوردستان كل شهر، يجب علينا تجاوز المشاكل والعودة الى زمن فقيد الامة الرئيس مام جلال والاتفاق والتعاون بين الجميع لبناء العراق وتطوير قدراته، يجب علينا الاقتناع بان قوتنا تمكن في بغداد، ولايجوز تنفيذ فقرات الدستور بالمزاجات الشخصية.

واوضح: نحن في اقليم كوردستان لدينا مؤسسات حكومية وبرلمان يصدر القرارات، لذا على الوزراء في الحكومة الاتحادية عدم اصدار اية قرارات تتجاوز صلاحيات اقليم كوردستان وتتقاطع مع باقي القوانين الاخرى، لذا علينا ارسال اشخاص اكفاء ومختصين الى بغداد.

واضاف: اقليم كوردستان يحتاج الى توزيع الصلاحيات بشكل اكبر، ونعمل بشكل لامركزي ونمنح الصلاحيات للمحافظين والقائممقامين لاختيار المشاريع لانهم يعرفون احتياجات مناطقهم بشكل افضل، ونعمل على منح صلاحيات اكبر لهم.

وقال: ان الاتحاد الوطني حزب مام جلال ونحن طلاب الرئيس مام جلال لذا سياسات الاتحاد الوطني الكوردستاني تؤمن برؤية الرئيس مام جلال لكركوك وهي بان يجب ان تكون لجميع المكونات مكانة وثقل، وخاصة المكونات الاصيلة كالكورد والتركمان والعرب والمسيحيين الاصلاء، وهذا ما ينتهجه الاتحاد الوطني والمحافظ اليوم يعمل بكل جهد من اجل خدمة جميع المكونات دون اي تمييز.

الاتحاد الوطني حريص على تحسين الاوضاع المعيشية للمواطنين

زار رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني ، الأحد ٢٠٢٥/١٠/٥ الشيخ جعفر الشيخ مصطفى مسؤول مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني الكوردستاني.

وخلال اللقاء الذي حضره جلال شيخ ناجي رئيس مؤسسة الحماية والمعلومات/ المعلومات، تم التاكيد على التنسيق وتوحيد قدرات جميع مؤسسات الاتحاد الوطني لخدمة مواطنينا الاعزاء بشكل افضل وتنفيذ مطاليبهم.

واكد الرئيس بافل جلال طالباني حرص الاتحاد الوطني على حل جميع المشاكل، والعمل على تحسين الاوضاع المعيشية للمواطنين.

من جانبه قال الشيخ جعفر: معاً نخطو نحو مكاسب اكبر ونسير بخطوات ثابتة مسؤولة تصب في مصلحة شعبنا.

مجمل جهود وخطوات الاتحاد الوطني تصب في خدمة الجماهير

استقبل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني ، الأحد ٢٠٢٥/١٠/٥ في دباشان رزكار حاجي حمه، مسؤول مكتب انتخابات الاتحاد الوطني الكوردستاني.

وخلال اللقاء، قدم رزكار حاجي حمه تقريرا مفصلا عن برنامج وخطة عمل مكتب الانتخابات إلى رئيس الاتحاد، مؤكّدا أن مهام المكتب تُنظم في إطار قرارات المجلس القيادي بما ينسجم مع مكانة الاتحاد الوطني وطموحات جماهيره.

من جانبه، عبّر الرئيس بافل عن شكره لرزكار حاجي حمه ولمكتب الانتخابات على جهودهم المخلصة في تنظيم المهام، واوعز اليهم بضرورة مواصلة العمل بمزيد من المتابعة والتنسيق بين جميع المكاتب والدوائر الانتخابية والتنظيمات لتنفيذ برامج الاتحاد الوطني من اجل خدمة المواطنين على أفضل وجه، وأن تكون مجمل خطوات ورسائل الاتحاد الوطني في خدمة المصلحة العامة وترسيخ حقوق المواطنين.

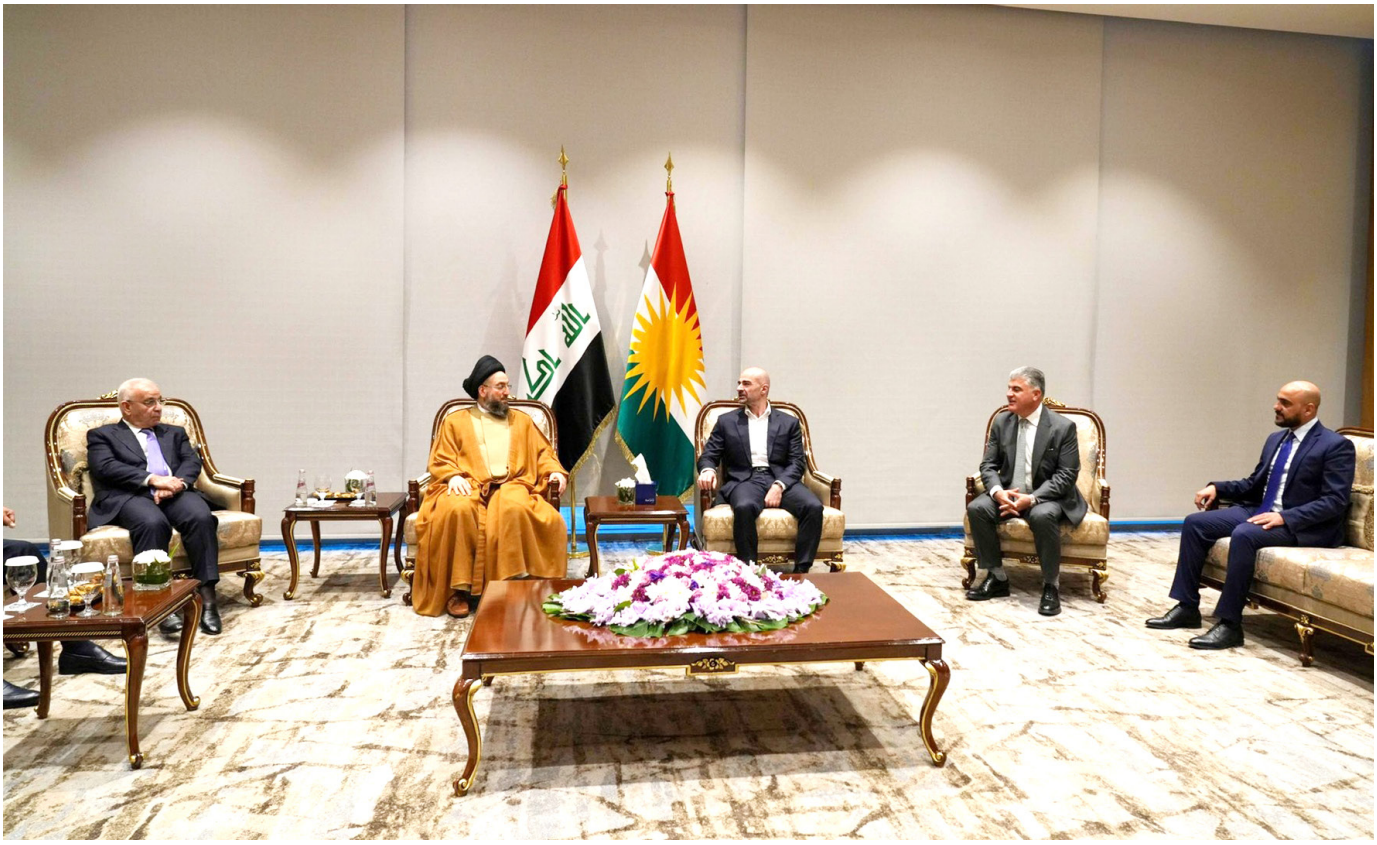

ضرورة حل المشكلات وفق الدستور وصون حقوق الجميع

استقبل رئيس الاتحاد الوطني الكورستاني بافل جلال طالباني ، الثلاثاء ٢٠٢٥/١٠/٧ في اربيل، سماحة السيد عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة الوطني.

وخلال اللقاء، ناقش الجانبان الاوضاع العامة في البلاد والعراقيل التي تعترض العملية السياسية، واكدا على الرؤية المشتركة والاجماع الوطني لتجاوز التحديات.

كما اكد الجانبان خلال اللقاء، على ضرورة حل المشاكل بين اقليم كوردستان وبغداد على اساس الدستور والشراكة، بشكل يحمي حقوق الجميع ويخدم الجميع بالتساوي.

واكد الرئيس بافل جلال طالباني ضرورة اجراء انتخابات شفافة ونزيهة في العراق، بشكل تصبح عاملاً لتقوية وحدة مكونات الشعب العراقي وتقديم المزيد من الخدمات للمواطنين.

ضرورة دعم الاتفاق بين الاقليم وبغداد

واستقبل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني الثلاثاء ٢٠٢٥/١٠/٧ في مدينة أربيل، الدكتور حيدر العبادي رئيس ائتلاف النصر.

وجرى خلال اللقاء، التأكيد على مساندة الجهود الدستورية والقانونية التي تضمن خدمة المواطنين والتعايش والاستقرار في البلد.

كما جدد الطرفان دعمهما لنجاح وتطوير الاتفاقات والتفاهمات بين اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية.

نناضل لضمان جميع حقوق شعب كوردستان

كما استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني في أربيل، يان بريم، القنصل العام الفرنسي في اقليم كوردستان.

وخلال لقاء حضره درباز كوسرت رسول، مسؤول مكتب العلاقات للاتحاد الوطني، تم التأكيد على تعزيز التنسيق والعلاقات الودية بين الجانبين.

كما جرى التباحث حول المستحقات المالية لاقليم كوردستان، وقال الرئيس بافل جلال طالباني بهذا الصدد: «نناضل من أجل ضمان جميع حقوق شعب كوردستان».

بالعمل المشترك نستطيع التغلب على التحديات

واستقبل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاربعاء ٢٠٢٥/١٠/٨ في اربيل، نيكولو فونتانا السفير الايطالي لدى العراق.

وخلال اللقاء ناقش الجانبان آخر المستجدات والمتغيرات في اقليم كوردستان والعراق والمنطقة.

وقال الرئيس بافل جلال طالباني خلال اللقاء: بالعمل المشترك في هذه المرحلة نستطيع التغلب على التحديات وخدمة شعبنا بشكل أفضل.

في جانب آخر من الاجتماع، ناقش الجانبان تطوير العلاقات بين اقليم كوردستان وايطاليا وخاصة في مجال الاستثمار.

قوة الاتحاد الوطني في بغداد قوة للكورد وحل المشكلات

أكد قوباد طالباني، الثلاثاء ٢٠٢٥/١٠/٧ أن الاتحاد الوطني الكوردستاني، وحده القادر على حل المشكلات، لذا فإن قوة الاتحاد الوطني في بغداد تعني قوة الكورد في العراق.

وقال قوباد طالباني عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال: «تجربة الـ٢٠ عاما الماضية أثبتت أن الاتحاد الوطني الكوردستاني هو وحده القادر على حل المشكلات».

وأضاف: «خلال اجتماعي مع الرفاق في دائرتي ٣ باداوه، و٢٣ باداوه- كاريزان في أربيل، طالبت الرفاق بالانخراط بقوة في صفوف الجماهير العزيزة في محافظة أربيل، وأن يثبتوا لهم لماذا من المهم أن يصوتوا في هذه الانتخابات لقائمة الاتحاد الوطني الرقم ٢٢٢».

ويشيد بدور علماء الدين في كوردستان

من جهة أخرى التقى قوباد طالباني جمعا من علماء الدين الاسلامي في مدينة أربيل، مشيدا بدورهم في إرشاد المواطنين والحث على الوطنية.

وقال قوباد طالباني: «علماء الدين في كوردستان، فضلا عن كونهم مرشدين للأخلاق والالتزام بالدين الحنيف، كانوا دوما مشجعين على الوطنية وأسدوا النصائح الى المجتمع في الظروف الحساسة».

وأضاف: «أوضحت لعلماء الدين ما فعله الاتحاد الوطني في بغداد خلال السنوات الماضية من أجل كوردستان، وما هي برامجه المستقبلية لحلالمشكلات، ولمذا من الضروري التصويت لقائمة الاتحاد الوطني ٢٢٢ في الانتخابات القادمة».

لن نتخلى عن أي من حقوقنا الدستورية

وخلال اجتماعه مع جمع من القانونيين والحقوقيين التابعين للاتحاد الوطني، في أربيل، شدد قوباد طالباني على أن «سياسة وبرنامج الاتحاد الوطني الكوردستاني واضحة جدا، فإننا لن نتخلى عن أي من الحقوق الدستورية لشعب كوردستان، وكما قال الرئيس بافل: نحارب من أجل تنفيذ جميع مواد الدستور كما هي».

وأضاف: «حماية اقليم كوردستان وضمان حقوقه ومستحقاته المالية يكون فقط عن طريق تنفيذ الدستور، وليس بالشعارات وتعميق الخلافات».

نهدف الى تحقيق انتصار كبير في أربيل

أكد قوباد طالباني عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، أن الاتحاد الوطني يروم من خلال الانتخابات التشريعية المرتقبة، تحقيق انتصار كبير في محافظة أربيل.

وشدد قوباد طالباني خلال اجتماع لجنة الاتحاد الوطني العليا للانتخابات بأربيل، الثلاثاء ٢٠٢٥/١٠/٧، على أن يسعى كوادر الاتحاد الوطني بهمة أكبر وحماس منقطع النظير، لجمع أكثر الأصوات للاتحاد الوطني الكوردستاني.

وأوضح أن «الاتحاد الوطني يروم حصد ثمار الجهود التي يبذلها منذ سنوات من أجل إيجاد حل نهائي للخلافات بين الإقليم وبغداد، وسد الطريق على افتعال المشكلات وتعميق الخلافات».

لتقوية موقع اقليم كوردستان يجب التصويت للاتحاد الوطني

أكد قوباد طالباني عضو المكتب السياسي مسؤول مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، أن الاتحاد الوطني هو حزب الشهداء وعوائلهم لها الحق على الاتحاد الوطني .

وقال قوباد طالباني في منشور على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي الفيسبووك: خلال اجتماعي مع عوائل الشهداء الابرار في اربيل، اعجبت باخلاصهم وتفانيهم الكبير لانجاح الاتحاد الوطني الكوردستاني.

واضاف: ناقشنا خلال الاجتماع الدور والتاثير الحاسم للاتحاد الوطني في حل المشاكل وترسيخ الحقوق الدستورية لشعب كوردستان، واكدنا انه ومن اجل تقوية موقع اقليم كوردستان وتحسين الاوضاع المعيشية للمواطنين وحل المشاكل بين الاقليم وبغداد يجب علينا جميعا ان نبذل كل جهودنا لجمع اكبر عدد من الاصوات للاتحاد الوطني الكوردستاني.

لطالما تعامل الاتحاد الوطني بمسؤولية وطنية حيال تنفيذ مهامه

كشف نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني رفعت عبد الله، الأربعاء، عن ملامح السياسات التي ينتهجها حزبه في العاصمة بغداد بعد انتهاء الانتخابات التشريعية وتشكيل البرلمان العراقي.

وقال بيان رسمي إن "نائب رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني رفعت عبد الله، عقد اجتماعا موسعا في السليمانية، ، مع سائر المشرفين القانونيين والممثلين القانونيين في مركز الشؤون القانونية بالدوائر التابعة للاتحاد الوطني. وأشار إلى تنفيذ حملة انتخابية لائقة لإنجاح قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني المرقمة ٢٢٢ ".

واستهل عبد الله حديثه خلال الاجتماع بخطاب رئيس الاتحاد الوطني الذي ألقاه بمناسبة اطلاق حملة الحزب الانتخابية، مؤكدا أن الاتحاد الوطني لطالما تعامل بمسؤولية ووطنية حيال تنفيذ مهام النضال القومي الكوردي الصعبة والشاقة.

وشدد أن "الاتحاد الوطني الكوردستاني سيتوجه إلى العاصمة بغداد بعد الانتخابات التشريعية وفي جعبته تمثيل نيابي وسياسي حقيقي مسؤول وسياسة واقعية جوهرها الإصرار على تنفيذ سياسة وطنية مشتركة".

الاتحاد الوطني وأهالي كركوك توأمان لا ينفصلان

أقيم الأربعاء، ٨ تشرين الأول ٢٠٢٥، كرنفال كبير في ناحية قرهنجير بمناسبة انطلاق الحملة الانتخابية لقائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني رقم (٢٢٢) في محافظة كركوك، وسط حضور جماهيري واسع. وخلال الكرنفال، أكد ريبوار طه، رئيس قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني رقم ٢٢٢ في كركوك، أن «الاتحاد الوطني وأهالي كركوك توأمان لا ينفصلان»، داعيا المواطنين إلى «المشاركة الفاعلة في الانتخابات المقبلة والتصويت لقائمة الاتحاد الوطني رقم (٢٢٢) التي وصفها بأنها أقوى القوائم على مستوى كوردستان والعراق».

وأشارريبوار طه في كلمته إلى أن «الاتحاد الوطني أوفى بجميع وعوده السابقة، ولاسيما في ما يتعلق بتطبيع الأوضاع في كركوك»، موضحا أن «المدينة تشهد اليوم إدارة ناجحة قائمة على شراكة حقيقية بين مكوناتها، أسهمت في خدمة المجتمع وتعزيز الاستقرار».

وأضاف أن «المرحلة الحالية تختلف عن السابق، إذ قال: «في الماضي كنا نطالب ونسعى، أما اليوم فننفذ المشاريع فعليا ونحقق الوعود، مستذكرين شهداءنا الذين سنبقى أوفياء لدمائهم وتضحياتهم».

ودعا ريبوار طه أهالي كركوك إلى «التصويت لقائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني رقم (٢٢٢) في الانتخابات المقررة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل»، مشددا على أن «هدفه ليس شخصيا بل من أجل مصلحة جميع أبناء كركوك واستمرار الإدارة التي تخدم المواطنين».

كما اوضح رئيس قائمة الاتحاد الوطني رقم (٢٢٢) أن «برنامج القائمة يمثل السياسة الرسمية للاتحاد الوطني الكوردستاني في إدارة المحافظة، مؤكدا ثقته بدعم الأهالي لمواصلة العمل وتقديم مزيد من الخدمات».

وفي ختام الكرنفال، جدّد رئيس قائمة الاتحاد الوطني في كركوك تأكيده على أن «كركوك والاتحاد الوطني الكوردستاني كيان واحد لا ينفصل»، معربا عن ثقته بأن «إرادة الناخبين ستجعل من قائمة الاتحاد الوطني الأقوى على مستوى كركوك والعراق».

رئيس الجمهورية:

ضرورة المراقبة الوطنية على الانتخابات لضمان نزاهتها

شارك فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٨ تشرين الأول ٢٠٢٥ في قصر السلام ببغداد، في الندوة الحوارية الموسعة بعنوان (مراقبة الانتخابات.. ضمان نزاهتها) والتي أقامتها هيئة المستشارين والخبراء في رئاسة الجمهورية ضمن إطار البرنامج الذي أعدته الرئاسة لدعم إجراء الانتخابات النيابية المقبلة والترويج لها وتشجيع الناخب.

وشهدت الندوة، التي حضرها ممثلون عن شبكات المراقبة الوطنية للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبعثة الأمم المتحدة في العراق UNAMI وأساتذة الجامعات إضافة إلى عدد من المختصين والقانونيين والمهتمين بمتابعة العملية الانتخابية، مناقشة دور الرقابة الوطنية على الانتخابات وأثرها في تعزيز ثقة المواطن بالعملية الانتخابية لضمان نتائج نزيهة وشفافة.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أهمية المراقبة الوطنية بوصفها وسيلة ضرورية لضمان نزاهة الانتخابات، كما أنها تسهم في تشجيع مشاركة القوى السياسية والمرشحين والناخبين، موضحاً أن رئاسة الجمهورية قدمت جملة من التوصيات وقعت من قبل الرئاسات الأربع تضمنت مقترحات لضمان نزاهة العملية الانتخابية والحفاظ على أصوات الناخبين والتي تم تبنيها من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وادخلت في نظامها.

وأوضح السيد رئيس الجمهورية أن إجراء الانتخابات في موعدها وضمان نزاهتها هما هدفان أساسيان تحرص الرئاسات الأربع على تنفيذهما بشكل فعلي، مؤكداً أن الانتخابات العراقية محل اهتمام المجتمع الدولي والإقليمي وعلى المستوى الوطني أيضاً ولابد من الحفاظ على سلامتها ونزاهتها.

وثمن فخامته جهود شبكات مراقبة الانتخابات ومفوضية الانتخابات والعاملين فيها من استعدادات لإجرائها في موعدها المقرر، فضلا عن دور بعثة الأمم المتحدة في العراق UNAMI لما تقدمه من جهود كبيرة في سبيل تنفيذها وضمان سلامتها.

وتطرقت الندوة إلى التحديات التي تواجه العملية الانتخابية وسبل تطوير آليات العمل الرقابي وبما يتوافق مع المعايير

الدولية الرصينة، كما شهدت الندوة مناقشات مستفيضة بين المشاركين بشأن أهمية المراقبة التي تضمن النزاهة واحترام قواعد التنافس وبما يحقق إرادة الناخب العراقي.

مباحثات مع رئيس مجلس القضاء الأعلى

التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٧ تشرين الأول ٢٠٢٥ ببغداد، رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فائق زيدان.

وفي بداية اللقاء استعرض فخامة الرئيس مجريات مشاركته في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بدورتها الثمانين، واللقاءات التي أجراها مع قادة ورؤساء دول العالم، كما بحث اللقاء عدة موضوعات وفي مقدمتها التأكيد على إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحدد بعد استكمال كافة مستلزمات إجرائها وانطلاق الحملة الانتخابية رسمياً، وأكد الاجتماع ضرورة رصد وملاحقة الخروقات المرتكبة من قبل الأحزاب والمرشحين للأنظمة الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لتحقيق فرص عادلة متساوية للتنافس بين المرشحين، من أجل ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

العمل جارٍ لاستكمال تنفيذ استراتيجية الأمن الوطني العراقي (العراق أولاً)

انسجاماً مع رؤية فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، وفي إطار تنفيذ البرامج الإعلامية والتثقيفية الخاصة باستراتيجية الأمن الوطني العراقي (العراق أولاً) ٢٠٢٥ – ٢٠٣٠ التي اطلقها مجلس الوزراء، يواصل فريق رئاسة الجمهورية عقد الاجتماعات والورش المتخصصة لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية وتقديمها إعلامياً للجمهور.

وتؤكد رئاسة الجمهورية أن العمل جارٍ على استكمال جميع فقرات خطة العمل وبما يعكس التزام الدولة بمبدأ (لعراق أولاً) في جميع مساراتها المستقبلية، من خلال خارطة طريق وطنية شاملة لبناء عراق اتحادي آمن متكامل السيادة، تسوده العدالة والمساواة في المواطنة، بما يحقق الاستقرار والتنمية.

وتهدف الاستراتيجية إلى تطوير منظومة الأمن والدفاع لضمان الأمن الداخلي والخارجي، وتعزيز الاقتصاد الوطني المتنوع، وحماية التنوع المجتمعي، وإشاعة السلم الأهلي، فضلاً عن بناء شراكات إقليمية ودولية متوازنة وفاعلة.

وتوضح رئاسة الجمهورية أن فريق رئاسة الجمهورية وضع خطة عمل متكاملة لعقد ورش تعريفية وتثقيفية، واستضافة خبراء مختصين في المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، إضافة إلى طباعة كراس خاص بالاستراتيجية ونشرها على الموقع الرسمي لديوان الرئاسة.

استقبال وفد الكونغرس العربي للابتكار

أكد فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد أن العراق يمتلك كفاءات بشرية متميزة بإمكانها الإسهام بفاعلية في مشاريع الابتكار والتنمية المختلفة، مشيراً إلى أهمية استثمارها وتوفير بيئة مناسبة لتطويرها.

جاء ذلك خلال استقبال فخامته، الإثنين ٦ تشرين الأول ٢٠٢٥ في قصر بغداد، رئيس الكونغرس العربي للابتكار الدكتور طلال ابو غزالة والوفد المرافق له، وجرى بحث السبل الكفيلة بتعزيز التعاون في مجالات الابتكار والتكنولوجيا، حيث أوضح السيد الرئيس أهمية اعتماد برامج نوعية تساعد على دعم وتمكين الشباب في المجالات التقنية والمعرفية الحديثة.

وأشار رئيس الجمهورية إلى سعي العراق لبناء دولة حديثة ترتكز على الكفاءة والإبداع، مؤكدا الحرص على التعاون وتبادل الخبرات مع الكونغرس العربي للابتكار، وبما يفتح آفاقا جديدة للشراكة في مجالات البحث العلمي والتحول الرقمي والاقتصاد المعرفي ويرسخ بيئة محفزة للإبداع والتطوير العلمي في المنطقة.

وثمن فخامة الرئيس أهداف الكونغرس في تعزيز العمل المشترك في مجال الابتكار وإبراز التجربة العراقية خاصة في التحول الرقمي كمحور إقليمي واعد، وإطلاق المبادرات في القطاعات الحيوية وتحفيز القطاع الخاص في الاستثمار وتعزيز دور المرأة والشباب في قيادة مسيرة الابتكار وريادة الأعمال، مؤكدا أن إطلاق الكونغرس العربي من بغداد يؤكد موقع العراق الريادي كمركز إقليمي للابتكار والإبداع.

من جانبه، عبر الدكتور طلال أبو غزالة عن شكره وتقديره لفخامة رئيس الجمهورية على حفاوة الاستقبال، مؤكدا استعداد الكونغرس لتعزيز التعاون مع المؤسسات العراقية، ورفد البيئة الوطنية بأحدث التجارب والتقنيات العربية والعالمية.

وأضاف أبو غزالة أن الكونغرس العربي يعد الأول من نوعه في العراق والمنطقة كونه يجسد رؤية طموحة لمنصة عراقية دولية رائدة تجمع القادة والمفكرين ورواد الأعمال والمبدعين من مختلف الدول بهدف ابتكار حلول عملية تعزز التنمية المستدامة وتدعم الاقتصاد القائم على المعرفة.

استلام أوراق اعتماد عدد من السفراء الجدد

تسلم فخامة رئيس الجمهورية عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٥ تشرين الأول ٢٠٢٥ في قصر بغداد، أوراق اعتماد السادة السفراء الجدد عن جمهورية فنلندا آنتي بوتكونين، وبعثة الاتحاد الأوروبي كليمينس سمتنر، وجمهورية ألمانيا الاتحادية دانييال كريبر.

وخلال استقباله السفراء الجدد كلا على حدة، أكد السيد الرئيس سعي العراق الدائم إلى إقامة علاقات متوازنة مع دول العالم تستند إلى المصالح المشتركة وتوسيع آفاق التعاون السياسي والاقتصادي والتجاري، معبرا عن أمنياته للسفراء الجدد بالنجاح في أداء مهامهم وبما يعمق علاقات الصداقة والتعاون بين العراق وبلدانهم.

من جانبهم قدم السفراء شكرهم وتقديرهم لرئيس الجمهورية، معربين عن تطلع بلدانهم لتعزيز العلاقات مع العراق في مختلف المجالات.

كما وتسلّم فخامة رئيس الجمهورية عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٨ تشرين الأوّل ٢٠٢٥، في قصر بغداد، أوراق اعتماد سفراء كل من جمهورية المجر السيد أسامة إبراهيم نفّاع، وسفير جمهورية فيتنام الاشتراكية السيد نغوين لونغ نُوك، وسفير جمهورية نيبال الديمقراطية السيد غانا شيام لمسال، وسفير جمهورية كازاخستان السيد طلعت رحيمقولولي، وسفير جمهورية أوزبكستان السيد أيوب خان، وسفير جمهورية بوركينا فاسو، السيد محمّدي كابوري.

وأعرب فخامة رئيس الجمهورية، خلال استقباله السفراء الجدد كلا على حدة بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السيد فؤاد حسين، عن أمنياته لهم بالنجاح في أداء مهامهم الدبلوماسية في العراق، وبما يُسهم في تعزيز علاقات الصداقة والتعاون المشترك، مؤكّدا حرص العراق على بناء علاقات متوازنة تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

من جهتهم نقل السادة السفراء تحيات قادة بلدانهم وتمنياتهم للعراق بمزيدٍ من التقدم والازدهار، مؤكدين حرصهم على تعزيز التعاون وتطوير العلاقات الثنائية بين العراق وبلدانهم.

زيارة المتحف العراقي

زار فخامة رئيس الجمهورية، الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٨ تشرين الأول ٢٠٢٥، المتحف العراقي في بغداد.

وتجوّل فخامته في أروقة المتحف وأقسامه المختلفة، واستمع إلى شرح مفصل عن الجهود الوطنية في حفظ وصيانة القطع الأثرية وما تم استرداده منها.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية خلال زيارته، أن حماية هذا الإرث مسؤولية وطنية وأخلاقية تتطلب التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية والمجتمعية، وترسيخ الوعي بأهمية التاريخ باعتباره دليل الأمم ومنطلقها نحو الازدهار والتقدم. وثمن فخامته جهود إدارة وكوادر المتحف والعاملين فيه وما يبذلونه في صون هذا التراث الإنساني، مؤكدا أهمية دعم وتمكين المتاحف بأحدث الوسائل الخاصة بالترميم والتوثيق والعرض.

أبرز ما جاء في مقابلة فخامته مع صحيفة «الصباح الجديد»:

- البلد مرّ بمراحل صعبة ومعقدة من الإرهاب والصراعات والحروب وأولوياتنا ترسيخ الأمن والاستقرار والسلام في جميع أنحاء البلاد.
- نسعى لتعزيز الديمقراطية والحرية، والعمل على ضمان عدم عودة الدكتاتورية والحكم الفردي، والمضي نحو دولة المؤسسات واحترام القانون وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.
- من الضروري تطبيق بنود الدستور كافة من دون انتقائية ومراعاة ما جاء فيه من مبادئ العدالة والمساواة.
- تمكن العراق بفضل تضحيات أبنائه الشجعان من القضاء على الإرهاب واستعادة الاستقرار وهذا إنجاز يُحسب للشعب العراقي.
- علاقتنا الخارجية تشهد تطورات إيجابية، سواء مع دول الجوار أو المجتمع الدولي، ولمسنا ذلك بوضوح خلال المشاركة الفاعلة للعراق في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بدورتها الثمانين.
- ملف المياه مسألة سيادية وحيوية للعراق، ومن الضروري تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع دول الجوار سيما تركيا وايران وسوريا من أجل ضمان حصة عادلة وكافية من المياه تلبي احتياجات البلد.
- علينا العمل على إصلاح السياسات الداخلية في إدارة الموارد المائية، والاستخدام الأمثل للمياه وتقليل الهدر وتحسين بيئة الأنهر ومصادر المياه.
- من الضروري تبنّي التقنيات الحديثة في مجال الزراعة والري، كالري بالتنقيط والرش والتي توفّر كميات كبيرة من المياه.
- من مسؤولية الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان بناء علاقات متينة تقوم على التعاون والتفاهم بما يحقق تطلعات جميع المواطنين، والعلاقات بين الطرفين الآن جيدة وإيجابية بشكل عام.
- للأسف لم يتم إقرار قانون النفط والغاز لينظم بشكل تفصيلي آليات انتاجه وتصديره وتوزيع عائداته.
- الاتفاق الأخير بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان بشأن ملف النفط خطوة إيجابية ومهمة نحو بناء الثقة، ولكنه يحتاج إلى تثبيت قانوني دائم عبر إقرار قانون النفط والغاز الذي يعد الضمانة الحقيقية لعلاقة مستقرة ومستدامة بين الطرفين.

د. عبداللطيف جمال رشيد:

بغداد تقود الجهود لإغلاق مخيم الهول وتحذر من تجاهل المجتمع الدولي

CNN Arabic

في نهاية الأسبوع الماضي، عقد العراق مؤتمرًا رفيع المستوى بشأن مخيم الهول، وذلك على هامش أعمال الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. لم يكن هذا المؤتمر مجرد إجراء بروتوكولي، بل مثّل نداءً عاجلاً لتحمّل المسؤولية المشتركة في مواجهة واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية والأمنية التي أهملها العالم طويلاً.

> يزال مخيم الهول في شمال شرق سوريا يمثل بيئة هشة وعالية الخطورة

لا يزال مخيم الهول في شمال شرق سوريا يمثل بيئة هشة وعالية الخطورة، إذ يضم ما يقارب ١٠ آلاف متطرف مع عائلاتهم ينحدرون من أكثر من ٦٠ دولة. إنه بؤرة خصبة للتطرف، وكارثة إنسانية متجددة، وصورة حية لفشل المجتمع الدولي في معالجة ما خلّفته الحروب والإرهاب والنزوح.

يعرف العراق هذه الحقائق جيداً، فما زالت جراح الاحتلال الوحشي لداعش ماثلة في الذاكرة. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، قُتل ما يُقدَّر بنحو ٩٥ ألفاً إلى ١١٥ ألف شخص في العراق، من مدنيين وعسكريين. ورغم إعلان رئيس الوزراء حيدر العبادي في عام ٢٠١٧ تحقيق النصر العسكري على داعش، غير أن المجتمعات التي أنهكها النزاع بقيت فريسة سهلة للتطرف، بينما تواصل الحكومة مساعيها الحثيثة لسد فجوات الخدمات وبناء استقرار راسخ يعيد الأمل إلى الناس.

لقد علّمنا التاريخ أن الأزمات حين تُترك دون حلول تتحول إلى تهديدات دائمة. من معسكرات النازحين بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا، إلى أزمات اللاجئين في رواندا وزائير، كانت النتيجة واحدة: الإهمال الدولي يحوّل النزوح المؤقت إلى قنبلة موقوتة.

من هنا، لم ينتظر العراق تحرك الآخرين، بل تحمّل مسؤوليته بالكامل. اتخذنا خطوات صعبة وحاسمة لإعادة مواطنينا من مخيم الهول، عبر عملية منسقة شملت الأبعاد الأمنية والإنسانية والقانونية. وحتى اليوم، أعاد العراق ٤٩١٥ عائلة (١٨,٨٣٠ فردًا) إلى مركز الأمل داخل البلاد، من بينهم ٣٤٠٧ عائلات (١٢,٥٥٧ فردًا) تم دمجهم بالفعل في مجتمعاتهم المحلية. كما استقبل العراق ٣٢٠٦ محتجزين من عهدة قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، وذلك في إطار جهد وطني مكثف لإغلاق هذا الفصل المؤلم وفتح صفحة جديدة قائمة على الأمن والاستقرار.

وراء هذه الأرقام قصص بشرية حيّة. كل فرد أعيد من المخيم هو حياة مزقتها الحروب واليوم تدخل مسار إعادة التأهيل والاندماج. لقد وضعنا خطة وطنية شاملة تتضمن الدعم النفسي، التعليم، التدريب المهني والمصالحة المجتمعية، تنفذها أربع مجموعات فنية تضم مؤسسات عراقية وشركاء دوليين. هذا النموذج يشكل إطارًا عمليًا قابلاً للتطبيق أمام دول أخرى تواجه التحديات نفسها. كما أن العراق لا يكتفي بجهوده الوطنية، بل يدعم أيضًا اللوجستيات الخاصة بعمليات الإعادة في دول أخرى، ويؤكد استعداده لمساعدة أي دولة تسعى لإدارة هذا الملف المعقد.

لكن الحقيقة المؤكدة هي أن أزمة الهول ليست

> إنه بؤرة خصبة للتطرف، وكارثة إنسانية متجددة

مسؤولية العراق أو سوريا وحدهما، بل هي أزمة عالمية. وإن تجاهلها أو التعامل معها بطريقة خاطئة سيجعل آثارها تمتد إلى ما هو أبعد من حدودنا. بعض الدول بدأت بإعادة مواطنيها، لكن كثيرًا منها ما زال مترددًا بذريعة عقبات سياسية أو قانونية. وفي الوقت نفسه، يكبر الأطفال في مخيمات بائسة بلا قانون، كثير منهم يتعرضون للتطرف ويُعرفون بـ»أشبال داعش». وتبقى النساء محتجزات في أوضاع مأساوية، فيما يواصل المتطرفون التخطيط والتجنيد. والأخطر أن تقارير صادرة عن مؤسسات موثوقة ومنظمات إنسانية أماطت اللثام عن انتهاكات مروّعة، شملت اعتداءات جنسية على أطفال داخل المخيم، فكل يوم يمر بلا حل هو فرصة تضيع وخطر يتصاعد.

لقد شكّل المؤتمر الأخير الذي رعاه العراق نداءً عاجلاً للتحرك الجماعي، ومؤشرًا على تنامي الزخم الدولي لمواجهة هذه الأزمة. فقد رحّب شركاؤنا، وفي مقدمتهم مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT) ومعظم الدول الأعضاء بمبادرتنا، وأكدوا دعمهم لإيجاد حلول عاجلة وفعالة. غير أن النوايا الحسنة وحدها لا تكفي؛ فالزخم يجب أن يتحول إلى خطوات عملية أسرع وأوسع. والذين يكتفون بالمراقبة من بعيد، آن الأوان لهم أن يتقدموا ويأخذوا مكانهم على طاولة الحل.

إن هدفنا بيّن لا لبس فيه: إغلاق مخيم الهول والمخيمات المشابهة، وقطع الطريق أمام عودة الإرهاب، وإعادة بث الأمل وترسيخ الكرامة لكل من طالته المعاناة. ونحن ندرك أن إعادة الاندماج والمصالحة ليست مهمة يسيرة ولا سريعة، فالعائدون من هذه المخيمات يعانون جروحًا عميقة تتطلب دعمًا طويل الأمد. غير أن العراق، يعرف جيدًا ثمن التقاعس، وهو مصمم على ألاّ يكرر أخطاء الماضي، بل أن يحوّل هذه التحديات إلى فرصة حقيقية لتعزيز السلام وترسيخ الاستقرار.

إلى الشركاء الذين وقفوا معنا في معركة القضاء على داعش، نقول: حان الوقت لأن تقفوا معنا من أجل سلام دائم. إن إعادة مواطني المخيمات مسؤولية جماعية، وعلى العالم أن يواجه هذه الأزمة بالعزم والتعاون، لا بالخوف أو اللامبالاة. إن مأساة مخيم الهول يجب ألا تتحول إلى وصمة عار على ضمير الإنسانية، بل إلى قصة عن وحدة العالم وقدرته على تجاوز المحن.

إن العراق حين يطلق اليوم نداءه فهو لا يدافع عن حـدوده وحدها، بل عن مستقبل الإنسانية جمعاء. لقد قام بدوره كاملاً، ويبقى على الآخرين أن يتحملوا مسؤولياتهم حتى لا تتحول مخيمات النزوح إلى مصانع للكراهية والإرهاب، بل إلى بداية جديدة تُبنى فيها فرص السلام والكرامة.

حسن الكوفي:

تفعيل المادة 66 من الدستور

في المقابلة التي أجرتها صحيفة «الصباح الجديد» والمقالة المنشورة في شبكة (cnnعربية) وقبلهما في الكثير من المناسبات والاحاديث، طرح رئيس الجمهورية د.عبداللطيف رشيد رؤى وتصورات عملية بشأن الازمات والمشاكل التي يواجهها العراق، من الأمن الى المياه والعلاقات الخارجية وقضايا العدالة الاجتماعية ووحدة المجتمع، وهي بمجملها قضايا ستراتيجية ومصيرية لها مساس بحياة المواطنين وقوة الدولة، لكنها غالبا لا تكون مدرجة في انشغالات وبرامج القوى السياسية، ولعل ما نشاهده في الحملات الانتخابية هو خير دليل على ابتعاد التنافس والنقاش السياسي عن هذه الملفات الجوهرية.

السؤال الذي يطرح هنا هو: كيف نعيد ادماج وإدخال القضايا

> الدستور العراقي وضع جسرا لفرض ما هو استراتيجي ومصيري

المصيرية في صلب عمل الحكومة والبرلمان؟، ماذا تفعل الدولة لو أصرت القوى السياسية والـوزارات على الانشغال بالتفاصيل والحلول الترقيعية والقضايا الجذابة غير المهمة؟!.

الدستور العراقي وضع جسرا لفرض ما هو استراتيجي ومصيري على ما هو يومي وسريع، في المادة ٦٦ من الدستور التي تعرف السلطة التنفيذية بـ(تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية، من رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء، تمارس صلاحياتها وفقا للدستور والقانون)، وهذا منفذ مهم لإنقاذ الدولة من دوامة الانشغال الوزاري بالمشاكل والحلول الجزئية، فإذا كان رئيس مجلس الوزراء والوزراء والقوى السياسية التي يمثلونها يصرون على منهج استبعاد وتجاهل كل ما هو مصيري فإن رئيس الجمهورية الذي يعرفه الدستور العراقي (رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن)، هو المكلف بالقضايا الكبرى، وعلى المؤسسات التنفيذية التفاعل مع طروحاته وإدراجها في جداول اعمالها، وهو أمر لا يكلفها شيئا بل على العكس يوفر عليها الجهد لحل قضايا من الواضح انها فوق طاقتها وخارج قدرتها وبعيدة عن اهتمامها رغم أهميتها.

في دورته الرئاسية الثانية (٢٠١٠ – ٢٠١٤) تحرك رئيس الجمهورية الراحل جلال طالباني (الذي نستذكر رحيله هذه الأيام)، من أجل تفعيل المادة ٦٦ من الدستور، نظرا للتحسن الملحوظ في الوضع الأمني آنذاك، واستلام العراقيين لكامل السلطة في بلادهم بعد خروج القوات الامريكية نهاية عام ٢٠١١، والتوجه نحو تفعيل إدارة العراقيين للدولة وتأكيد الأطر الدستورية للمؤسسات، لكن المرض لم يمهل الراحل الكبير لإتمام تحركه.

الظروف الراهنة، وتوقعات المستقبل القريب تشير الى اننا امام مزيد من التحديات الاستراتيجية والمصيرية الكبيرة في مقابل تزايد انشغال معظم المسؤولين والساسة بالتفاصيل اليومية والتحشيد الجماهيري والسياسات الشعبوية وتضخيم الذات على حساب المؤسسات، ولن نتمكن من مواجهة هذه المفارقة الحساسة إلا عبر تفعيل المادة ٦٦ من الدستور والتعامل بإيجابية مع تحركات وطروحات رئاسة الجمهورية.

اساسيات نظام الانتخابات العراقية وآلية الوصول لقبة البرلمان

فارس الخيام-بغداد – في خضم التطورات السياسية المتسارعة التي يشهدها العراق، والجهود المستمرة لترسيخ الاستقرار الديمقراطي، تستعد البلاد لاستحقاق انتخابي حاسم من شأنه أن يحدد ملامح السلطة التشريعية ومستقبل المشهد السياسي.

ومع اقتراب الموعد النهائي للاقتراع في ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، والذي يُجرى تحت إشراف المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، انطلقت مرحلة الحملات الدعائية للمرشحين والكيانات السياسية الجمعة، كإعلان

رسمي لتفعيل المنافسة السياسية.

وتجري الحملات الدعائية للانتخابات في العراق من خلال عرض المرشحين والكيانات لبرامجهم السياسية عبر مختلف وسائل الإعلام والساحات العامة، حيث يشهد هذا الاستحقاق تنافسا حادا بين ٣١ تحالفا، و٣٨ حزبا، و٧٥ قائمة منفردة، تتنافس جميعها لحجز مقاعدها في البرلمان ذي الـ٣١٩ مقعدا.

وتتولى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مسؤولية مراقبة ورصد هذه الحملات، للتأكد من التزامها بالسقوف الزمنية المحددة والأخلاقيات الانتخابية، ومنع أي مخالفات أو استغلال لموارد الدولة.

وفي هذا التقرير نستعرض أهم الأسئلة المتعلقة بهذه العملية الانتخابية مع الإجابات عليها.

كيف يُحتسب المقعد البرلماني؟

وفقا للخبير في الشأن الانتخابي العراقي يوسف سلمان، فإن النظام الحالي يعتمد على نظام الدائرة الواحدة ضمن المحافظة، أي أن المحافظة تُعتبر دائرة انتخابية واحدة، ويتم احتساب القاسم الانتخابي على مستوى المحافظة بالاعتماد على نظام سانت ليغو ١/٧.

وأوضح سلمان للجزيرة نت آلية الاحتساب قائلا إنه «يتم تقسيم مجموع الأصوات الصحيحة في الدائرة الانتخابية الواحدة (المحافظة) على عدد المقاعد المخصصة لتلك الدائرة، ويعد الناتج هو القاسم الانتخابي الذي يمثل عدد الأصوات اللازمة للحصول على مقعد واحد».

وأكد سلمان أن توزيع المقاعد يتم وفقا لنظام التمثيل النسبي داخل الدائرة، حيث يتم توزيع المقاعد على القوائم والكيانات السياسية بحسب نسب الأصوات التي حصلت عليها.

وفي هذه الحالة، يعتمد الفوز بشكل أساسي على أعلى الأصوات التي يحصل عليها المرشح داخل القائمة التي فازت بالمقاعد، ويتم اللجوء إلى طريقة احتساب لتوزيع المقاعد المتبقية.

وأضاف أن النظام الانتخابي يركز على توزيع المقاعد على الكتل بحسب نسبتها من الأصوات، مع مراعاة أعلى الأصوات الفردية ضمن كل كتلة، وهو ما يُعتبر تحولا يسعى لتعزيز التمثيل النسبي للقوى السياسية على حساب التمثيل الفردي.

كيف تتوزع المقاعد على الكتل والكوتا؟

يتم توزيع المقاعد على المرشحين الفائزين بناء على أعلى الأصوات الفردية التي حصلوا عليها، ضمن الكيانات الفائزة في الدائرة الانتخابية الواحدة (المحافظة)، لكن قانون الانتخابات رقم ١٢ لسنة ٢٠١٨ المعدل والمصوت عليه في عام ٢٠٢٣ يفرض نظاما لضمان تمثيل فئات محددة، وهي:

كوتا النساء:

يخصص القانون نسبة لا تقل عن ٢٥٪ من مجموع مقاعد مجلس النواب للنساء، ويتم ملء هذه المقاعد من المرشحات الحاصلات على أعلى الأصوات في كل دائرة، وفي حال لم تتحقق هذه النسبة من الفائزات مباشرة

يتم استكمالها من المرشحات الخاسرات الحاصلات على أعلى الأصوات في القائمة غير الفائزة، وهكذا لضمان تحقيق النسبة المطلوبة في كل محافظة.

كوتا المكونات:

تُخصص مقاعد محددة للمكونات القومية والدينية على مستوى المحافظات أو على المستوى الوطني، وتشمل المسيحيين، والصابئة المندائيين، والإيزيديين، والشبك، والكرد الفيليين، ويفوز بهذه المقاعد المرشحون من هذه المكونات الحاصلون على أعلى الأصوات ضمن الكوتا المخصصة.

ما تأثير قياس النجاح الانتخابي ونسبة المشاركة؟

يثار تساؤل متكرر حول نسبة المشاركة التي تثبت نجاح الانتخابات، وفي هذا الصدد، يؤكد الخبير يوسف سلمان أن القانون العراقي لا يوجد فيه نصاب محدد لنسبة المشاركة بحيث تُلغى الانتخابات في حالة عدم تحقيقه.

وأضاف أن الانتخابات تُعتبر ناجحة بمجرد إجرائها وفقا للأطر القانونية والدستورية، وأن النسبة تعكس فقط مدى إقبال الجمهور على المشاركة السياسية.

الجدول الزمني للإعلان عن النتائج وآليات التدقيق

يقول سلمان إن مرحلة الاقتراع وما بعدها تتطلب تدقيقا، حيث تبدأ أولا بفترة الصمت الانتخابي قبل ٢٤ ساعة من يوم الاقتراع، والتي يُمنع خلالها أي دعاية.

أما إعلان النتائج فيمر بمرحلتين:

النتائج الأولية: يتم إعلانها عادة خلال ٢٤ ساعة بعد انتهاء عملية الاقتراع.

النتائج النهائية والرسمية: تُعلن بعد الانتهاء من عمليات التدقيق الإلكتروني واليدوي -إذا لزم الأمر- والبت في الشكاوى والطعون المقدمة من قبل المفوضية والهيئة القضائية للانتخابات.

وأوضح سلمان أنه لا توجد مدة محددة في القانون لإعلانها، لكنها يجب أن تكون بمدد زمنية معقولة تسمح بتدقيق النتائج وتصديقها، حيث تتولى مفوضية الانتخابات عملية العد والفرز الإلكتروني والتدقيق الأولي.

وأشار الخبير في الشأن الانتخابي إلى أنه يتم اللجوء إلى العد والفرز اليدوي في محطات الاقتراع التي تشوب نتائجها شبهات أو التي تظهر فيها مطابقة للعد الإلكتروني بنسبة تختلف عن الحد المقرر، أو بناء على قرار من الهيئة القضائية للانتخابات.

أما آلية الطعون، فتكون من خلال تقديم الكيانات والمرشحين للشكاوى والمخالفات إلى المفوضية خلال مدة محددة لا تتجاوز ٧٢ ساعة من إعلان النتائج.

وأكد سلمان أنه يحق لمن لم يقتنع بقرار المفوضية الطعن به أمام الهيئة القضائية للانتخابات، وهي جهة

قضائية مختصة تابعة لمجلس القضاء الأعلى، ويصدر قرار الهيئة القضائية في مدة أقصاها ١٠ أيام، ويكون باتا وملزما، وتُرفع النتائج إلى المحكمة الاتحادية العليا لتصديقها، وبذلك تكون النتائج رسمية ونهائية.

تدقيق سجل الناخبين و عقوبات التزوير

يقول الخبير بالشأن السياسي العراقي ضياء الشريفي إنه لضمان نزاهة الانتخابات، تعتمد المفوضية في تدقيق سجل الناخبين على السجل البيومتري (البصمة الإلكترونية) بالتعاون مع وزارتي الداخلية والتخطيط، لضمان دقة البيانات ومنع التكرار والتصويت المتعدد.

وأوضح الشريفي للجزيرة نت شروط مشاركة الناخبين: وهي أن يكون عراقيا، كامل الأهلية، أتم ١٨ من عمره في سنة الانتخابات، ومسجلا ولديه بطاقة ناخب إلكترونية.

وتُعتبر مخالفات وتزوير الانتخابات جرائم انتخابية يُعاقب عليها القانون، وتنقسم الإجراءات المتخذة ضد المخالفين إلى قسمين، وفقا لتوضيح الشريفي:

العقوبات الجزائية: التي قد تصل إلى الحبس أو السجن وفرض غرامات مالية كبيرة تصل إلى ٥ ملايين دينار (نحو ٣٧٨٠ دولارا) لمن يثبت تزويره لأوراق الاقتراع، أو سرقتها، أو تأثيره على إرادة الناخبين بالقوة، أو تعمد التصويت باسم الغير.

العقوبات الإدارية على المرشحين، من خلال استبعاد المرشح من القائمة، أو إلغاء نتائج محطات الاقتراع التي ثبت فيها التزوير، وذلك بقرار من المفوضية أو الهيئة القضائية للانتخابات.

الآلية التي سيتم بها حل البرلمان الحالي

بعد انتهاء مرحلة الطعون وتصديق المحكمة الاتحادية العليا على النتائج النهائية، يصبح الطريق ممهدا لتشكيل مجلس النواب الجديد، حيث ينص الدستور على أن يدعو رئيس الجمهورية مجلس النواب الجديد لعقد الجلسة الأولى خلال ١٥ يوما من تاريخ التصديق.

وفي هذا الصدد يقول النائب محمد الخفاجي، عضو اللجنة القانونية في البرلمان العراقي، إن مجلس النواب الحالي سيستمر في أعماله حتى تاريخ الثامن من شهر يناير/كانون الثاني من العام المقبل.

وأوضح الخفاجي خلال حديثه للجزيرة نت أن حل المجلس سيكون بقرار نيابي يصدر من رئاسة مجلس النواب، وذلك بعد استكمال المدة الدستورية المحددة.

وأشار إلى أن هذا الموعد يأتي تطبيقا لما نصت عليه المادة (٥٦/أولا) من الدستور العراقي، التي تنص على أن «تكون مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب أربع سنوات تقويمية، تبدأ بأول جلسة له، وتنتهي بنهاية السنة الرابعة».

وبيّن الخفاجي أنه سيتم دعوة البرلمان الجديد للانعقاد في اليوم التالي لانتهاء ولاية المجلس الحالي، حيث تُعقد هذه الجلسة برئاسة أكبر الأعضاء سنا، وفيها يتم انتخاب رئيس مجلس النواب ونائبيه، معلنا بذلك بداية الدورة البرلمانية وبدء المفاوضات لتشكيل الحكومة الجديدة.

تونجر بكرهان: نتفاوض ونناضل في الشوارع

موقع(DEM Parti)/ الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

علّق الرئيس المشارك لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب ، تونجر بكرهان، على القضايا الراهنة لوكالة أنباء الأناضول من مقر الحزب، قائلا: «إنّ انتزاع صورة مبتسمة من بين آلاف الصور وانتقادها بهذه الطريقة - أحد أكثر الأحزاب السياسية ديناميكية وإصرارا في تركيا، والذي لم يستسلم، وقاوم، وظلّ ثابتا على موقفه رغم إغلاق ١٢ حزبا من أحزابه - أمرٌ محزن ليس فقط لنا، بل للديمقراطية عموما. نحن مستعدون للجلوس والتفاوض مع الجميع لحل هذه المشكلة». وقال بكرهان: «إنّ من يفعلون ذلك ليسوا حسني النية. هدفهم هو تنفير الجماهير الكردية الهشة من المعارضة وإجبارها على الرد».

«لا ينبغي للمرء أن يُعطي أهمية كبيرة للصورة».

نحن حزب، حركة، ننتقد وننتقد أنفسنا. نعم، إذا انتقدنا المجتمع، نتعلم منه. لا نمارس السياسة ضد المجتمع أبدا. لا نُصوّر صورة ينتقدها المجتمع بشدة على أنها انتصار أو إنجاز أو شيء جيد رغما عنه، ولكن لا ينبغي للمرء أن يُعطي للصورة معنى كبيرا. البرلمان

أساسا للتفاوض والحوار. أرسل المجتمع التركي الأحزاب السياسية إليه للنقاش وحل المشكلات والتفاوض معا. في الواقع، كان غياب هذه الصور حتى الآن عيبا كبيرا. انظروا إلى أين وصلنا بالمجتمع التركي. إن اجتماع الأحزاب السياسية في البرلمان عرضة للنقد. لماذا لم يحدث ذلك من قبل؟ في كل دورة، كان يتم تهميش حزب أو عدة أحزاب. وعندما نجتمع اليوم، يشعر المجتمع بالغرابة. لماذا نحن في البرلمان؟ نحن أصلا «حزب تفاوض». نقول إننا هنا من أجل المفاوضات. نحن هنا من أجل القضية الكردية، والقضية الاقتصادية، ومشاكل المواطنين العلويين، ومعالجة المشاكل الحادة التي تواجهها المرأة، ومن أجل العدالة الاقتصادية، ومن أجل المتقاعدين، ومن أجل المضطهدين، ومن أجل الطبيعة المُدمرة، من أجلهم جميعا.

نعم، هناك تنافس، وهناك نضال. في نهاية المطاف، إذا كان ذلك يخدم المجتمع، وإذا جلب الراحة، يمكننا تقديم صورة مشتركة، ويمكننا الجلوس على طاولة واحدة. تقديم صورة مشتركة لا يعني تشكيل تحالف أو تعاون. على العكس، يجب أن ننجح الآن في التعبير عن آرائنا. المجتمع مستقطب للغاية لدرجة أن اجتماع حزب سياسي مع آخر يحمل في طياته تداعيات عميقة. نحن منصة معارضة ديمقراطية أساسية تُكافح في ظل أصعب الظروف في تركيا.

إذا كان موقفنا موضع شك، فيمكن فهم موقف رفاقنا في السجن من خلال النظر إلى موقفنا في مواجهة العمليات والاعتقالات التي تستهدف حزب الشعب الجمهوري وبلدياته. من نحن، ومن نحن، وما نسعى إليه، أمرٌ مفهوم.

> **يمكن فهم هويتنا من خلال النظر إلى موقفنا في مواجهة العمليات التي تستهدف حزب اوزيل**

لا أحد ينكر أن حزب الشعب الجمهوري (CHP) هو حزب إسطنبول المحافظ. لم يذهب إلى هناك لكسر الحصار الذي فرضته الشرطة عقب العملية ضد حزبه؛ بل ذهبنا إلى هناك مع رئيسنا المشارك تولاي. دخلنا المبنى محاطين بدبابات الشرطة. أوضحنا موقفنا. قلنا: «هذا خطأ». قلنا: «يجب التخلي عن مثل هذه الأمور». وذهبنا قبل الخامس عشر من الشهر. لماذا؟ ذهبنا لانتقاد سياسات الحكومة في هذا الشأن، ولتوضيح موقف حزب DEM والكورد قبل اتخاذ أي قرار.

إنه لأمر مخزٍ.

بعض الدوائر، التي تتجاهل هذه الأحداث وتعمل عن علم نيابة عن الحكومة وتسمي نفسها «يسارية» و»قومية»، تحاول في الواقع توجيه قاعدتنا إلى أماكن أخرى من خلال استغلال هذه الصورة. لا أعتقد أنهم يفعلون ذلك عن غير قصد.

«علينا أن نكون أكثر وعيا.»

نحن حزب سياسي تعاون مع المعارضة بشكل أو بآخر لخمس دورات. شاركنا في انتخابات محلية مرتين، وفي الانتخابات الرئاسية لإينجه، ومؤخرا في انتخابات كليجدار أوغلو. ورغم أن حزب الشعب الجمهوري نفسه خسر في بعض المحافظات في الجولة الثانية، إلا أننا حافظنا على وجودنا في المنطقة. حصلنا على أصوات أعلى من إزمير، التي تُعتبر حصنا منيعا. علينا أن نكون أكثر وعيا.

بصراحة، إن استخدام صورة مبتسمة واحدة من بين آلاف الصور، وانتقاد الحزب السياسي الأكثر ديناميكية وإصرارا في تركيا، الحزب الذي لم يستسلم، وقاوم، وصمد رغم إغلاق ١٢ حزبا آخر، بهذه الطريقة أمرٌ محزن، ليس لنا فحسب، بل للجميع. إنه لأمرٌ محزنٌ للديمقراطية. نحن مستعدون للجلوس والتفاوض مع الجميع لحل هذه المشكلة.

«سنتفاوض ونناضل معا».

هذا لا يمنعنا من الحفاظ على هويتنا كمعارضة، كمعارضة. سنتفاوض ونناضل معا في الشوارع. سنلتقط الصور ونتظاهر في موغلا مع رئيس حزب الشعب الجمهوري ضد تدمير البيئة. سنتوجه إلى منظمة إسطنبول الإقليمية للإدلاء ببيانٍ بشأن الأعمال غير القانونية التي تستهدفها. نحن الطريق الثالث.

نتعامل مع المفاوضات بانفتاحٍ وصدقٍ ووضوح. نقول الحقيقة بغض النظر عن السجون أو القمع أو الإغلاقات. إن ربط هذا التقليد بصورة، وبالحكومة، ونسبه إلى معانٍ أخرى أمرٌ مُضرٌّ حقا، لأنني أقول هذا بوضوح من خلالكم: إن من يفعلون هذا ليس لديهم نوايا حسنة. هدفهم هو عزل الجماهير الكردية الهشة عن المعارضة وإجبارها على اتخاذ موقفٍ يُجبرها على الرد.

يعتقد الناس أن من يستخدمون هذا الخطاب في بعض وسائل الإعلام التلفزيونية والصحفية في ديار بكر وقارس وسيرت يتحدثون باسم حزب المعارضة الرئيسي. لذلك، يتحمل الجميع مسؤولية. دعونا نُقيّم نضالنا. لا ينبغي إعطاء الصورة معنى مبالغا فيه، لكننا نهتم أيضا

> **على تركيا أن تتحرر من هذه الضغوط في أسرع وقت ممكن**

بهذه العملية. نريدها أن تتقدم. نحن صادقون في هذا الصدد. نحن في الشوارع على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. هذه التقييمات تؤذينا.

وأضاف بكرهان، متذكرا لقاءهم بمجموعة «الحكماء»، التي شاركت في عملية السلام بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥:

«حزب الديمقراطية هو حزب سياسي وصل إلى هذا اليوم بجهد وتضحيات جبارة. خلفنا نضالٌ فقد فيه مئات من أصدقائنا أرواحهم. لدينا موقفٌ مشرفٌ ومقاومةٌ لآلافٍ من أصدقائنا في السجون. أعتقد أن الجميع يعلم النضال العظيم الذي خضناه ضد هذه الممارسات غير القانونية والمعادية للديمقراطية.» لذلك، فإن هذه التصورات، وهذه التقييمات الزائفة والمضللة، لا تؤذينا فحسب، بل تؤذي قاعدتنا الجماهيرية أيضا. كما أنها تثير ردود فعلٍ ضد المعارضة.

للأسف، يتعامل الناس مع هذا الأمر بموقف: «هذه الوسيلة الإعلامية متحالفة مع هذا الادعاء. هذه الوسيلة الإعلامية متحالفة مع هذا الحزب.» لذلك، إن قيل شيءٌ هناك، فهو في الواقع خطاب الحزب السياسي الذي يقف وراءه أو تحت تأثيره.

يجب على تركيا أن تتحرر من هذه الضغوط في أسرع وقت ممكن. يجب أن تعود إلى أجندتها الحقيقية. يجب أن تناقش الخطوات الواجب اتخاذها فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي، وخاصة القضية الكردية. يجب على الجميع أن يضعوا خارطة طريقهم. نحن لا نرى السلام والديمقراطية متعارضين. إنهما متكاملان، وليسا متنافسين. على العكس من ذلك، ننتمي إلى تقليد سياسي يؤمن بأن

العمل معا يُسهم في بناء البلد والمجتمع وسكانه. نتحدث عن السلام، ولكن كما ذكرتُ سابقا، نتساءل أيضا: «لماذا يُعيّن الأمناء؟ لماذا يُسجن المسؤولون المنتخبون؟ لماذا يُحتجزون رهن الحبس الاحتياطي؟ لماذا يوجد ظلم في عمليات الإعدام؟» لماذا لم تُعالج مشكلة الخاضعين للمراسيم القانونية؟ نحن حزب سياسي نقف إلى جانب من يُناضلون في الشوارع ويُطالبون بحقوقهم. وبينما نحاول التحدث باسم المعارضة، لا ينبغي أن يكون ذلك بمثابة ريح في أشرعة الحكومة. بل ينبغي أن يتبنى نهجا يُقدم لنا انتقادات أكثر منطقية ودقة ويُرشدنا.

بالطبع، سنأخذ الانتقادات بعين الاعتبار، ولكن هناك الكثير من المبالغات. «من مع من؟» لأول مرة في البرلمان، دعانا الرئيس، وذهبنا. السيد أوزغور يدعونا، وسنذهب. جاء حزب الحركة القومية، وصافحناه. هناك سبب لكل هذا. فلينتهي هذا الاستقطاب في البلاد. فليأتِ القانون والعدالة والديمقراطية التي لا وجود لها في هذا البلد إلى هذه الأراضي. دعونا نحل مشاكلنا ونناقشها معا.

؛ كنا سنتفاجأ لو لم يتصل.»

وذكر باكيرهان أن رئيس حزب الشعب الجمهوري، أوزغور أوزيل، اتصل به، وصدر البيان التالي: «قال أوزيل: ‹لقد انتهى عصر معارضة المعارضة›. هل كنت تتوقع مثل هذا التصريح، وهل فوجئت بهذه المكالمة الهاتفية؟» أجاب باكيرهان على السؤال كما يلي:

«في الواقع، نلتقي بالسيد أوزيل بين الحين والآخر. لقد أدلى بتصريحات بالغة الأهمية. إنه قائد شامل ويتعامل مع هذه القضايا بعقلانية. لم نتفاجأ عندما اتصل بنا؛ كنا سنتفاجأ لو لم يفعل، فهو شخص حساس. لم نتفاجأ لأننا نراه قائدا حزبيا يُعلن موقفه بوضوح في مثل هذه المواقف. نشكره. السيد أوزيل هو شخص يتصل بنا في أصعب الأوقات ويُظهر تضامنه، ويفتح آفاقا جديدة في السياسة التركية. نلتقي ونتحدث. كما نتشارك أفكارنا حول القضايا الوطنية من حين لآخر. «نحن وقاعدتنا نعتبر نهج أوزيل إيجابيا.»

> **من مصلحة تركيا أن يفتحوا أجندة دستور ديمقراطي**

«إن قيام حزبي الديمقراطية والعدالة والتنمية بعمل دستوري غير مباشر لا يعكس حقيقة الأمر». ذكّر بكرهان الرئيس أردوغان بالانتقادات الموجهة إليه لنشره هذه الصور لكسب دعم حزب الديمقراطية للدستور الجديد، مؤكدا أن لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية، المُشكّلة في الجمعية الوطنية التركية الكبرى، لا تملك مهمة أو واجب صياغة دستور، قائلا:

«هل تحتاج جمهورية تركيا إلى دستور ديمقراطي؟ نعم، إنها بحاجة إليه، ولكن هذه ليست مهمة اللجنة. لذلك، أعتقد أن أمامنا أياما وشهورا وسنوات، بغض النظر عن هذه المسألة، وخاصة الأحزاب ذات الكتل البرلمانية.

من مصلحة تركيا أن يفتحوا أجندة دستور ديمقراطي. المناقشات الحالية لا تُجسّد الوضع تماما. ولا تعكس حقيقة أن حزب الديمقراطية وحزب العدالة والتنمية يُجريان عملا دستوريا غير مباشر. ليس لدينا مثل هذه الأجندة، ولا اللجنة نفسها. ليس لدينا أي مقترحات أو مطالب أو مناقشات حول مثل هذه الأجندة. اللجنة الحالية لا تملك السلطة أو القدرة أو الكفاءة لصياغة دستور. إنها لجنة أُنشئت لغرض محدد ولـ...» فترة محددة. اللجنة.

لكن أحد المصادر الأساسية لهذه المشاكل في تركيا هو الدستور، الذي صمد حتى يومنا هذا بعد أن تم ترقيعه خلال الانقلابات العسكرية. هذا الدستور بحاجة إلى ديمقراطية. تركيا تستحق دستورا ديمقراطيا في قرنه الثاني.

يمكن صياغة دستور تركي ديمقراطي، وليس دستورا لحزب أو شريحة من المجتمع. سنعبر عن آرائنا في هذا الشأن. ليس لدى اللجنة الحالية أجندة دستورية. لم يُصدر أي شيء لنا. لا يوجد مثل هذا النقاش. ليس لديها مثل هذه المهمة. أود التأكيد على أن مثل هذه المناقشات تهدف إلى تعطيل العملية والتلاعب بها. «السيدة يجب إطلاق سراح دميرطاش، وفيجن يوكسيكداغ، وجميع الزملاء الذين حوكموا في قضية مؤامرة كوباني.

مُذكّرا بتوقعات إطلاق سراح صلاح الدين دميرطاش، ومتسائلا عن تأثير ذلك على العملية، قال بكرهان: «بصرف النظر عن هذه العملية، يجب إطلاق سراح السيد دميرطاش ورئيستنا فيجن يوكسيكداغ، وجميع الزملاء الذين حوكموا في قضية مؤامرة كوباني. بغض النظر عن العملية. أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أحكامها ثلاث مرات. وقد مُنحت تركيا مهلة نهائية تنتهي في ٨ أكتوبر/تشرين الأول. بعبارة أخرى، هذا ليس شرطا ولا مطلبا، بل ضرورة. إنه مطلب قانوني، ونتيجة للقرارات المتخذة. هذا ليس تنازلا. يجب إطلاق سراح السيد دميرطاش، وفيجن يوكسيكداغ، وجميع الزملاء الذين حوكموا في قضية مؤامرة كوباني. ستكون هذه خطوة إصلاحية في العملية، تُعالج المخاوف والتساؤلات في أذهان المجتمع. سيساهم ذلك في العملية. أعتقد أنه حتى لو كان السيد دميرتاش وفيجن يوكسيكداغ خارج البرلمان، فسيتمكنان من تقديم دعم فعال ومساهمة كبيرة. رغم وجودهم في السجن، ما زالوا في كوباني.» لقد قدّم لنا أصدقاؤنا المُحاكمون في قضية المؤامرة دعما هائلا طوال هذه العملية. لقد بذلوا جهودا جبارة. ونحن نعمل معهم خلال هذه العملية. من غير المفهوم أن أصدقاءنا، الذين كان بإمكانهم المساهمة في هذه العملية، لا يزالون محتجزين خلف القضبان رغم قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ورغم ثلاثة أحكام سابقة.

> **نتعامل مع المفاوضات بانفتاح وصدق ووضوح**

ولكن عندما نُثبت صلة بالعملية، يُزيل ذلك علامة الاستفهام في أذهان الكورد، مسألة الثقة وعدم الثقة. انظروا، أنا أقول لكم شيئا بسيطا للغاية: الدعم الشعبي للعملية يتراوح بين ٦٠ و٧٠٪. ولكن من ناحية أخرى، الثقة ليست على نفس المستوى. نعم، دعونا نحل القضية الكردية، دعونا نرسي السلام. دعونا ندع الصراع والعنف يسود هذا البلد. الكورد شعبٌ أساسيٌّ وقيّمٌ وشريفٌ في هذه الأرض. ولكن من ناحية أخرى، هل تثقون بهم؟ «لا، لا نثق بهم. دعونا نُحل المشكلة، لكننا لا نثق بهم.» ألا ينبغي لنا أن نفكر في الديناميكيات التي نسميها المجتمع، الشعب، والتي أوجدتنا؟ يقول المجتمع التركي: «دعوا المشكلة تُحل». لكن ثمة تساؤلات. من يهتم؟ أولئك الذين كانوا في السلطة لسنوات يتساءلون عن مدى صدق الحكومة في هذه القضية.

***مقابلة: أمينة دالفيدان وبرفين بايرل/٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٥**

وقفة احتجاجية داخل البرلمان من أجل دميرتاش

نددّ برلمانيو حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM Partî) باعتراض وزارة العدل على قرار محكمة حقوق الانسان الأوروبية (DMME) بخصوص صلاح الدين دميرتاش خلال جلسة البرلمان التركي.

ونظّم برلمانيو حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM Partî) وقفة احتجاجية أثناء عقد جلسة البرلمان التركي، معبّرين عن استيائهم حيال وزارة العدل من خلال التصفيق.

وقد رفع البرلمانيون صور السياسيين المعتقلين في قضية كوباني وصور الرئيس المشترك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP) صلاح الدين دميرتاش.

وخلال الوقفة، هتف مجموعة حزب المساواة وديمقراطية الشعوب بشعار» الحرية لدميرتاش» و» فليتم تنفيذ قرارات محكمة حقوق الانسان الأوروبية»، كما استمر صوت التصفيق للمجموعة لوقت طويل.

بهجلي: نداء 27 شباط واضح لنا وعلى اللجنة التوجه إلى إمرالي

قال رئيس حزب الحركة القومية دولت بهجلي خلال اجتماع كتلة حزبه في البرلمان إن نداء ٢٧ شباط واضح بالنسبة لهم، مؤكدا أن اللجنة المعنية يجب أن تذهب إلى إمرالي.

وأشار بهجلي في كلمته إلى أن الهدف الأساسي من العملية الجارية هو إرساء الاستقرار على أسس متينة، مضيفا: «نريد إزالة عقد التعصب وإحياء الحوارات التي أُغلقت. هدفنا عظيم، لا تنازل ولا استسلام. سنكسر حلقة الخيانة الداخلية والخارجية التي تُفاقم الخلافات وتُؤججها».

وأوضح بهجلي أن «تركيا على أعتاب ميلادها المقدس»، مضيفا: «قد تحدث معاناة أو سوء تفاهم، وقد تُغضب بعض الأطراف أو تضعف العلاقات، لكن إذا توحّدنا بصبرٍ وتضامنٍ على خطّ حبّ الوطن والأمة، سنتمكن من حلّ جميع المشاكل، ما دام هناك إخلاص وصدق».

ولفت إلى أن الاجتماع الرابع عشر للجنة سيُعقد غدا، داعيا إلى تهيئة أرضية حقيقية وواسعة للتفاوض بشأن الإصلاحات السياسية والقانونية، قائلا: «لدى الجميع أفكار، ويجب الاستماع إليها وتحديد خارطة الطريق الأكثر موثوقية، ونحن سعداء بتحقيق ذلك».

وأضاف بهجلي أن على اللجنة التوجه إلى إمرالي، قائلا: «إذا لزم الأمر، ينبغي لمجموعة من البرلمانيين المنتمين إلى لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية التوجه إلى إمرالي، وعقد اجتماعات شخصية، والاستماع إلى الرسائل مباشرة، ثم مشاركتها مع الرأي العام. برأيي لا يوجد سبب للتراجع عن هذا، فالأمر الحاسم هو نداء ٢٧ شباط. إن تجديد هذا النداء وتوسيع نطاقه سيكون دليلا على تطورات إيجابية».

وأكد بهجلي في ختام حديثه أن تحقيق الانسجام والعدالة الاجتماعية سيتم عبر الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية، مشددا على أن حزبه ليس طرفا في أي مساومة تجارية، بل ملتزم تماما بعملية التفاوض، وهدفه هو بناء الوحدة الوطنية وتعزيز الجبهة الداخلية.

فكفكة التشابكات: رهانات تباطؤ التسوية الكردية في تركيا

*مركز الجزيرة للدراسات

ألقى الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، السبت، ١١ يوليو/ تموز ٢٠٢٥، خطابا تمحور حول تطورات عملية تسوية المسألة الكردية ووضع نهاية للإرهاب في البلاد. كان الأتراك ينتظرون خطابا مهما، أو ما وصفه البعض بالتاريخي، للرئيس، ولكنهم لم يكونوا على دراية بفحوى الخطاب، وما إن كان سيتناول ملف السلم الأهلي وعلاقته بالمسار الذي بدأ بالفعل نحو حل حزب العمال الكردستاني وإلقاء سلاحه.

جاء خطاب الرئيس في لقاء حاشد لقيادات حزبه وحكومته، ولكن الواضح أنه كان يتوجه لكافة شرائح الشعب التركي، بل ولعموم شعوب الجوار التركي. قال أردوغان في خطابه: إن الأتراك والعرب والكورد إخوة، يجمعهم الدين والتاريخ، وإن عليهم أن يصوغوا مستقبل المشرق معا كما صاغوا تاريخه معا. وفي لغة مفعمة بالموروث والعواطف، ذكَّر الرئيس مستمعيه بأن وحدة الترك والعرب والكرد هي التي صنعت روح الانتصار في ملاذ كرد، وتحالف تحرير القدس من الصليبيين، وحرب استقلال تركيا الحديثة. «عندما شكَّلنا تحالفا»، قال أردوغان، «هبَّت رياح خيولنا نسائم باردة، من بحر الأدرياتيك إلى بحر الصين».

دعا أردوغان في خطابه إلى حل المسألة الكردية

> تتسم عملية تسوية المسألة الكردية في تركيا ببطء نتيجة التباينات بين القوى المتنازعة

بالحوار والتفاوض، بلا إرهاب ولا سلاح. وقال: «لقد قررنا، على الأقل كثلاثي، حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وحزب الديمقراطية ومساواة الشعوب، اتباع هذا المسار. ثمة تحديات أمامنا، ولكن بتكاتفنا سنتجاوز هذه العقبات، إن شاء الله». وأكد أن ليس قضية كرد تركيا وحسب هي ما يشغله، ولكن الكورد في العراق وسوريا أيضا.

في السنوات الأولى من رئاسته لحزب العدالة والتنمية وللحكومة التركية، سبق لأردوغان أن تحدث بلغة التضامن الوطني، ولكنه لم يتحدث من قبل بمثل هذا اللغة غير القومية للشعب التركي، وشعوب الجوار. صحيح أن هذا قد يكون مجرد خطاب عابر لرئيس الدولة، وليس نصا دستوريا؛ ولكن ليس من المستبعد أن تتحول التوجهات التي حملها خطاب أردوغان حول فئات الشعب التركي والأسس الجديدة لاجتماعه السياسي إلى نص دستوري. أعرب الرئيس التركي عن عزمه على كتابة دستور جديد للبلاد قبل نهاية ولايته، كما أن الكورد في حزب العمال الكردستاني وخارجه يأملون أن تنتهي عملية السلام بتعديل دستوري.

في ٢٦ سبتمبر/أيلول، بعد مـرور أكثر من شهرين على خطاب أردوغـان بالغ التفاؤل، عقد نعمان كورتولموش، رئيس البرلمان التركي، وأحد الشخصيات الفاعلة في مشروع السلم الأهلي، مؤتمرا صحافيا لمناقشة أعمال اللجنة البرلمانية المكلفة بالعمل على حل الإشكالات القانونية المتعلقة بحل حزب العمال الكردستاني. أكد كورتولموش أن اللجنة ماضية في عملها بخطوات حثيثة، ولكنه لم يُخْفِ قلقه من تباطؤ خطوات حزب العمال نحو نهاية العمل المسلح والتخلص من السلاح، ودعا قيادات الحزب إلى اتخاذ مزيد من الخطوات. وقال كورتولموش: إن خطوات أخرى ملموسة من حزب العمال على طريق الحل، ستوفر دعما إضافيا لعمل اللجنة.

كان دولت بهتشلي، زعيم حزب الحركة القومية، المتحالف مع العدالة والتنمية منذ سنوات، والذي يُنظر إليه باعتباره الحزب الحارس للهوية التركية، من أطلق عملية السلم والتعاضد الأهلي، في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤. دعا بهتشلي في مبادرته إلى أن يكون حل حزب العمال الكردستاني أولى خطوات هذه العملية. ولكن مبادرة بهتشلي لم تكتسب سمة جدية إلى أن أعلن زعيم حزب العمال الكردستاني ومؤسسه، عبد الله أوجـلان، من سجنه، في نهاية فبراير/شباط ٢٠٢٤، الدعوة لحل الحزب والتخلي عن الكفاح المسلح.

أعرب الرئيس التركي مبكرا عن تأييده لمبادرة بهتشلي، ولكن أردوغـان لم يُظهر من قبل ثقة في تحقق المسار الذي تضمنته مبادرة بهتشلي كما أظهر في خطاب يوليو/تموز. والواضح أن مشهد قيام مجموعة صغيرة من مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، في اليوم السابق على خطاب أردوغان، بإلقاء السلاح وحرقه، طبقا لتفاهمات مع الاستخبارات التركية، التي تدير الاتصالات بين الدولة والحزب، فرض نفسه على مجمل الساحة السياسية التركية وأطرافها المختلفة، وأسس للتفاؤل الذي حمله خطاب الرئيس التركي.

فكيف انقلبت أجواء التفاؤل بالحل التاريخي للمسألة الكردية إلى قلق ملموس من تباطؤ الخطوات نحو إنجاز الحل؟ وإلى أي حدّ يمكن الثقة بالتقدم في عملية التعاضد والوحدة الوطنية التركية، التي أصبحت العنوان الرسمي لحل المسألة الكردية ونهاية العنف الأهلي المسلح المرتبط بها؟ وكيف يمكن أن يُقرأ أفق هذه العملية وأثرها على بنية الدولة التركية، وعلى نظام الحكم؟

خلفية من التفاهمات وليس اتفاقا محدد المعالم

المؤكد أن مسار حل المسألة الكردية لم يُطلق من صفقة تم التوصل إليها بين تحالف حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، من جهة، وحزب العمال الكردستاني، من جهة أخرى. لم يكن هناك تفاوض مسبق أفضى إلى إطلاق بهتشلي لمبادرته. والمؤكد، أن مبادرة بهتشلي فاجأت كافة أطراف الساحة السياسية التركية، بمن في ذلك حلفاؤه في العدالة والتنمية.

ما حدث أن السياسي التركي العجوز، المراقب العتيد لشؤون الدولة التركية وتحولاتها منذ أكثر من نصف قرن، وصل إلى قناعة بأن نهوض تركيا يستدعي إعادة النظر في الأسس التي أقيمت عليها علاقة الدولة بشعبها منذ ما يزيد عن المئة عام، وأن حزب العمال الكردستاني في وضع المهزوم بحيث بات من غير المجدي استمرار الحزب في تبني الكفاح المسلح ضد الدولة. ويرى بهتشلي أن ثمة متغيرات إقليمية كبرى تضع تركيا أمام مفترق طرق: طريق التحصن وتعزيز الوحدة الداخلية، وطريق الخضوع أمام المهدِّدات المحتملة. ويقدِّر مراقبون أتراك على صلة وثيقة بحكومة العدالة والتنمية ودوائر حزب العمال

> **القيادة التركية تبدو مصممة على إنجاح التسوية التاريخية.**

الكردستاني أن بهتشلي اختار التوقيت الصحيح لإطلاق مبادرته. بدون التوقيت الصحيح ما كان للمبادرة أن تجد صدى إيجابيا لدى مؤسسات الدولة الرئيسة، من جانب، وقيادة حزب العمال الكردستاني، في الجانب الآخر.

ولكن التقدم على طريق تحقق أهداف المبادرة كان بطيئا، وتطلَّب جهودا هائلة من مسؤولي الحكومة وقادة مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية، كما من قيادات حزب الديمقراطية ومساواة الشعوب، وثيق الصلة بحزب العمال الكردستاني، والممثَّل في البرلمان التركي. ولتعزيز هذا التقدم، قررت الدولة التركية، بدون إعلان رسمي، إنهاء العزل المفروض على عبد الله أوجلان في سجنه، وسُمح له باستقبال زوار سياسيين ومن عائلته.

التقى ممثلون من حزب الديمقراطية ومساواة الشعوب بأوجلان أكثر من مرة، كما التقوا ببهتشلي، وبالرئيس أردوغان، وقيادة حزب الشعب الجمهوري المعارض، ورئاسة البرلمان. وفي موازاة نشاطات حزب الديمقراطية ومساواة الشعوب، عقد أردوغان وبهتشلي مباحثات ثنائية حول المسألة الكردية عدة مرات؛ كما تحرك رئيس الاستخبارات التركية، جهاز الدولة الرئيس المكلف بالتعامل مع الملف، في عدة اتجاهات، بما في ذلك زيارة لأربيل وإجراء مباحثات مع قيادات إقليم كردستان العراق.

> دعا أردوغان في خطابه إلى حل المسألة الكردية بالحوار والتفاوض

ويبدو أن خارطة طريق عامة قد تطورت تدريجيا خلال هذه التحركات، بداية من نداء أوجلان الداعي لحل حزب العمال الكردستاني، في ٢٧ فبراير/شباط، ووصولا إلى مؤتمر عام الحزب، في ١٢ مايو/أيار ٢٠٢٥، الذي أعلن عن حل الحزب وإلقاء السلاح. وقد بادر ما يقارب ٣٠ عنصرا من مسلحي الحزب بالفعل، في ١٠ يوليو/تموز، بالتخلي عن، وإلقاء السلاح إلى النيران، في احتفال استعراضي جرى تنظيمه بمنطقة دوكان، إلى الشمال الغربي من مدينة السليمانية، وشهده مسؤولون أتراك وعراقيون.

في المقابل، اقترح بهتشلي، في ١٨ مايو/أيار، تشكيل لجنة برلمانية، تضم أعضاء من كافة الأحزاب الممثَّلة في البرلمان، للإشراف على الجوانب القانونية لعملية نهاية الإرهاب وتعزيز السلم الوطني. وقد قام البرلمان التركي بالفعل بتشكيل اللجنة البرلمانية، في ٥ أغسطس/آب، باسم لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية، وأقرَّ القانون الذي ينظم عملها ويحدد أهدافها. كان الهدف أن تضم اللجنة ٥١ عضوا برلمانيا، يتم اختيارهم بالتناسب من كافة الأحزاب الممثلة في البرلمان، ويرأسها رئيس البرلمان نفسه. ولكن رفض الحزب الجيد، اليميني ذي التوجه القومي، للعملية برمتها وإحجامه عن المشاركة في اللجنة، جعلها لجنة من ٤٨ عضوا. بدأت اللجنة نشاطها مباشرة بعد تشكيلها، بغضّ النظر عن إجازة الصيف البرلمانية، في توكيد يبين جدية عملها والحرص على حمل أعباء المهمة التي أوكلت لها.

وكان المفترض، طبقا لقانون تشكيلها والتفاهمات السياسية المسبقة، أن تعمل اللجنة في خطين: الأول: ويتعلق باستطلاع آراء الشعب التركي تجاه عملية السلام، وحدود ما يمكن للدولة أن تقوم به للدفع بالعملية إلى نهاياتها، واستقبال عناصر حزب العمال الكردستاني، بل والتأثير في الرأي العام لتحقيق هذه الأهداف. أما الثاني، فاقتراح الأرضية التشريعية لعودة ودمج الآلاف من المسلحين في المجتمع من جديد، بعد اكتمال حل حزب العمال.

ما يضفي أهمية خاصة على عمل اللجنة أن الترتيبات المسبقة لمسيرة السلم الأهلي تتضمن سماح الدولة التركية للمسلحين الكورد الذين لم توجَّه لهم اتهامات جنائية بالعودة إلى البلاد واستئناف حياتهم الطبيعية. ولأن عقودا من العنف المسلح الذي تعهده حزب العمال تركت إرثا مريرا من الدماء والثارات في مختلف أنحاء البلاد، كان من الضروري أن تقوم اللجنة بما يشبه استطلاع وإعادة تجهيز الرأي العام التركي للتعايش مع عودة آلاف المسلحين إلى الحياة العادية في المدن والبلدات والقرى التي نشؤوا فيها، أو لا تزال تربطهم بها صلات عائلية.

أما قيادات حزب العمال الكردستاني، والعناصر المتهمة بارتكاب جرائم إرهابية، وليس مجرد الانتماء للحزب، فسيُعمل على خروجها من العراق إلى عدة بلدان أخرى، ربما لحياة من اللجوء، التي قد تستمر لعدة سنوات أخرى قبل أن تجد تركيا طريقا لإلقاء سنوات الإرهـاب والألـم خلف ظهرها. وستُطبق الإجراءات نفسها على أعضاء خلايا الحزب داخل تركيا (الذين يُعتقد أنهم باتوا يعدون بالعشرات، أو المئات القليلة). ولكن المتوقع أن تجد اللجنة البرلمانية

وسيلة للعفو عن القيادات السياسية التي حُكم عليها بالسجن لعلاقتها بحزب العمال، مثل صلاح الدين دميرتاش، الرئيس المشارك السابق لحزب الديمقراطية ومساواة الشعوب، كما للموافقة على خروج أوجلان من سجنه إلى إقامة محددة.

بدأت اللجنة البرلمانية عملها بالفعل بعقد جلسات استماع وتبادل رأي مع كافة قوى المجتمع التركي: أكاديميين، ونقابات عمالية، وأمهات المختفين أو المخطوفين، ورجال أعمال، ومحامين، وكتّابا وصحافيين، وقوى السياسية، ومراكز الدراسات، وغيرها. وإضافة إلى أن اللجنة التقت بمسؤول الاستخبارات التركية السابق، هاكان فيدان، في مطلع عملها، فقد أشار رئيس البرلمان ورئيس اللجنة في مؤتمره الصحافي الأخير إلى أن اللجنة البرلمانية قد تقوم باستدعائه من جديد. ولكن، وعلى الرغم من مرور ما يقارب الشهرين على تشكلها، ليس ثمة مؤشرات بعد على أن اللجنة بدأت وضع مشروع القانون الخاص باستيعاب المسلحين بعد حل حزب العمال والتخلي عن السلاح. وتعد هـذه المسألة من وجهة نظر المتعاطفين مع حزب العمال أحد أبرز أسباب التقدم البطيء في عملية السلام. لكن قد لا يكون ذلك هو السبب الوحيد أو الرئيسي، بل إن هناك أسبابا أخرى خلف هذا التباطؤ، لا تقل أهمية.

عقبات في طريق عملية السلام

ليس ثمة شك في أن عديد جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة البرلمانية، لجنة التضامن الوطني والأخـوة والديمقراطية، مع كافة شرائح المجتمع التركي تصب في صلب المهمات التي أُوكِلت للجنة. ولكن من غير الواضح لماذا لم تتحرك اللجنة حتى الآن لوضع مشروع القانون المتعلق بعودة مسلحي

> **المؤكد أن مسار حل المسألة الكردية لم يطلق من صفقة تم التوصل إليها**

حزب العمال إلى الحياة الطبيعية، والعفو عن قياداته المحكومين بالسجن.

ثمة من يرى في أنقرة أن نواب حزب العدالة والتنمية الحاكم، الذين يشكّلون الكتلة الأكبر في اللجنة، كما هم في البرلمان الحالي، يُظهرون شيئا من التردد في دعم العملية برمتها، وأن بعضهم يتحسس من ردَّة فعل المجتمع التركي، سيما أهالي ضحايا سنوات القتال، تجاه استيعاب مسلحي الحزب؛ بينما يبدو أن آخرين كأنهم أصبحوا أكثر قومية من نواب حزب الحركة القومية نفسه.

أما المصادر الرسمية فتقول: إن اللجنة في الحقيقة تنتظر مزيدا من الخطوات الملموسة من حزب العمال في اتجاه الحل والتخلي عن السلاح، قبل أن تقوم بالخطوة الحاسمة لطرح مشروع القانون. ويشير أصحاب هذا التقدير إلى أن التفاهمات المسبقة حول تقدم عملية السلام تضمنت اتفاقا أوليا على جدول زمني من ثلاثة إلى خمسة شهور لقيام مسلحي حزب العمال بالتخلي عن السلاح، وتحديد المواقع التي سيجري فيها تسليم السلاح. ويشيرون إلى أن حزب العمال لم يزل يجرُّ خطاه بتثاقل واضح نحو البدء في تطبيق هذه التفاهمات، ربما لأن ثمة قيادات بارزة في الحزب، سيما أولئك الذين تربطهم علاقات ما بإسرائيل وإيران، كانوا قد قبلوا بقرار مؤتمر عام الحزب بالحل على مضض، وظلوا ينتظرون الفرصة لوقف

> نهوض تركيا يستدعي إعادة النظر في أسس علاقة الدولة بشعبها

إجراءات المضي به قدما.

أما السبب الأبرز خلف تباطؤ العملية فيتعلق بمستقبل المسألة الكردية في سوريا، التي لا تعد جارا لصيقا بتركيا وحسب، بل تُعد تركيا القوة الإقليمية الرئيسة التي تقف خلف نظام حكمها الجديد. وتتعلق المشكلة هنا بمعضلة من جانبين متصلين: تعثر تطبيق اتفاق مارس/آذار بين مظلوم عبدي، قائد قوات سوريا الديمقراطية، والرئيس السوري، أحمد الشرع، وتباين النظر إلى علاقة قوات حماية الشعب الكردية (التي تشكّل عماد قوات سوريا الديمقراطية) بحزب العمال الكردستاني، وما إن كان قرار حل الحزب ينطبق على القوى الكردية المسلحة في سوريا أو لا.

ما يقوله مسؤولون كبار في أنقرة، سيما وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، الذي يتابع باهتمام الوضع في دمشق ومستقبل سوريا أن القيادة الكردية في شمال شرقي سوريا هي المسؤولة عن تعثر تطبيق اتفاق مـارس/آذار، وإن قوات حماية الشعب ليست سوى فرع لحزب العمال الكردستاني، وإن قرار حزب العمال بحل نفسه لابد أن ينطبق على قوات حماية الشعب كذلك. ويلوّح هؤلاء المسؤولون الأتراك بأن رفض قوات حماية الشعب، وقوات سوريا الديمقراطية، حل نفسيهما والانضواء في جسم الدولة السورية، سيؤدي في النهاية إلى تدخل عسكري تركي-سوري لحسم الموقف في شمال شرقي سوريا.

من جهة أخرى، تجادل القيادات الكردية السورية، بتأييد من قيادة حزب العمال الكردستاني، بأنه وعلى الرغم من الصلات التقليدية بين حزب العمال وقوات حماية الشعب، فإن المسألة الكردية في سوريا لابد أن يُنظر إليها من خلال السياق السوري، وبصورة منفصلة كلية عن المسألة الكردية في تركيا أو العراق، ويجب أن تُترك لعملية التفاوض المستمرة بين دمشق والقيادات الكردية في الشمال الشرقي.

المفترض، بالطبع، أنه مهما اختلفت وجهتا النظر حول الوضع في سوريا ألا يكون لهذا الخلاف من أثر فعلي على عملية السلام في تركيا. في الواقع، تُستخدم المسألة الكردية في سوريا من أطرافها الثلاثة لكسب الوقت وتعزيز أوراق التفاوض والمساومة. قيادات حزب العمال تريد الحفاظ على الورقة السورية احتياطا لمواجهة العواقب السلبية لحل ذراعها التنظيمية في تركيا؛ وقيادات قوات حماية الشعب تريد الانتظار إلى نهاية المسألة الكردية في تركيا، مراهنة على أن يفضي ذلك إلى تضاؤل الضغط والتدخل التركيين في الساحة السورية؛ بينما يسعى عدد من المسؤولين الأتـراك إلى حل المسألتين الكرديتين في تركيا وسوريا في وقت واحد، حتى إن نجم عن ذلك تباطؤ عملية السلام في تركيا نفسها.

خطى بطيئة نحو منعطف تاريخي

ليس ثمة شك في أن مبادرة حل المسألة الكردية، واستجابة حزب العمال الكردستاني للمبادرة، مثّلت واحدة من أهم المنعطفات في تاريخ الجمهورية التركية، وربما حتى في تاريخ الجوار الإقليمي برمته. كانت تكلفة انطلاق العمل الكردي المسلح في بداية الثمانينات، واستمراره طوال العقود الأربعة الماضية، باهظة بلا شك. تركت سنوات الاقتتال ما يزيد عن

الخمسين ألف ضحية من الأتراك والكورد على السواء، وأوقعت دمارا اقتصاديا واجتماعيا واسع النطاق في مقاطعات جنوب شرقي تركيا، وأحدثت انقساما عميقا في صفوف الشعب التركي. اليوم، تفتح مبادرة تعزيز السلم الأهلي وتسوية المسألة الكردية فرصة غير مسبوقة أمام تركيا للتخلص من عبء العنف والانقسام الثقيل، وإعادة بناء العلاقة بين الدولة وكافة قطاعات شعبها على أسس جديدة، وإغلاق باب التدخلات الأجنبية في هذا الملف الشائك.

ولكن الواضح أيضا أن ليس كافة اللاعبين الفاعلين في عملية السلام والحل على توافق بأهمية المنعطف الذي تمر به تركيا وحساسية مقاربة المسألة الكردية، وأن البعض يتعامل بصورة تكتيكية بحتة مع عملية ذات طابع إستراتيجي ووجـودي. كانت الخشية من البداية أن يفتح جدول عملية السلام الزمني، الطويل نسبيا، الباب لمجموعات رافضة لقرار حل حزب العمال والتخلي عن العمل المسلح، أو لقوى إقليمية ودولية لا تريد لتركيا الخروج من عقود القتال المسلح، أو لعناصر نافذة في الساحة السياسية التركية، التي تعطي الأولوية لمصالحها الشخصية أو الفئوية، لتعطيل عجلة عملية السلم والتعاضد الوطني.

ولكن هذا، وعلى أهميته، ليس سوى جانب واحد من العملية؛ إذ إن ثمة مؤشرات على أن التباطؤ في عملية السلام لا يعني بالضرورة فشل العملية وتوقفها. الجانب الآخر يتعلق بضرورة إعادة النظر في أسس المواطنة والهوية داخل تركيا؛ وهذه مسألة دستورية جوهرية، وليست مجرد مسألة قانونية. قد تكون الدولة وحزب العمال لم يتفقا على صفقة قبل عملية السلام ولا أي من خطواتها، ولكن المؤكد أن الجانب الكردي، بما في ذلك عبد الله أوجلان، الذي

> **من الصعب التوصل إلى حل المسألة الكردية في تركيا بدون الاجزاء الاخرى**

يظهر باعتباره أكثر المتحمسين للعملية، يتوقع أن تقوم الدولة التركية، وليس بالضرورة في المدى القصير، بتعديلات دستورية في المواد المتعلقة بتعريف المواطنة والمساواة بين المواطنين. والسؤال الذي يخيم على أجواء العاصمة التركية أنه إن كان طرح تشريع يمهد لعودة واستيعاب المقاتلين الكورد استهلك كل هذا الوقت، فهل ثمة أمل فعلا في أن تتفق القوى السياسية التركية على تعديل دستوري؟

أما على الصعيد الإقليمي، فمهما كان الخلاف حول صلة حزب العمال الكردستاني بقوات حماية الشعب في سوريا، أو الخلاف حول علاقة الملفات الكردية في دول الإقليم ببعضها البعض، فليس ثمة شك في أن التسوية السلمية للمسألة الكردية في تركيا ستترك آثارا كبيرة على مستقبل المسألة الكردية في كافة دول المشرق، سيما إن انتهت العملية في تركيا بتعديل دستوري مرض لأغلب فئات الشعب التركي.

فمن الصعب تصور التوصل إلى حل نهائي للمسألة الكردية في تركيا، التي تضم أكبر عدد على الإطلاق من الشعب الكردي، بدون أن يتردد صدى هذا الحل في العراق وسوريا وإيران.

والسؤال الذي لابد أن يطرحه هذا التطور في مقدرات المشرق هو ما إن كان هذا كله سيفتح الباب في النهاية لإعادة النظر في مفهوم سيادة الدولة وحدودها وعلاقات شعوبها ببعضها البعض.

اتفاق على وقف فوري للنار بين دمشق و«قسد»

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

أُعلِن في دمشق، يوم الثلاثاء ٢٠٢٥/١٠/٧ ، أن الجيش السوري و«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) توصَّلا إلى اتفاق حول وقفٍ شامل وفوري لإطلاق النار في المحاور كافة ونقاط الانتشار العسكرية في شمال وشمال شرقي سوريا.

ونقلت الوكالة السورية للأنباء (سانا) عن وزير الدفاع السوري اللواء مرهف أبو قصرة، أنه التقى القائد العام لقوات «قسد» مظلوم عبدي في العاصمة دمشق، واتفق معه على وقفٍ شامل لإطلاق النار في المحاور كافة ونقاط الانتشار

العسكرية في شمال وشمال شرقي سوريا، على أن يبدأ تنفيذ الاتفاق فوراً.

ويأتي الاتفاق بعد تصعيد عنيف شهدته خطوط التماس بين الجانبين في محاور حيي الشيخ مقصود والأشرفية التي تسيطر عليها «قسد»، في مدينة حلب، وسقوط قتلى وجرحى من عناصر القوات الحكومية السورية والمدنيين، ليل الاثنين – الثلاثاء.

يأتي اجتماع وزير الدفاع السوري مع عبدي بعد تصعيد شهدته خطوط التماس بين القوات الحكومية السورية و«قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) أعنفها ما شهدته مدينة حلب الليلة الماضية في محاور حيي الشيخ مقصود والأشرفية التي تسيطر عليها قوات «قسد»، وسقوط قتلى وجرحى من عناصر القوات الحكومية السورية والمدنيين.

بدوره، أكد محافظ حلب عزام الغريب الاتفاق على وقف إطلاق نار شامل في مدينة حلب، مشيراً إلى الالتزام بتنفيذ بنود اتفاق ١٠ مارس (آذار) الماضي، سعياً لحقن الدماء والحفاظ على أمن وسلامة المدنيين. ولفت إلى متابعة أحوال الأهالي ومعالجة الآثار السلبية التي حصلت بعد أحداث الليلة الماضية لتعود الحياة طبيعية بين حيي الشيخ مقصود والأشرفية وباقي مناطق المدينة.

الجنرال مظلوم عبدي : لقد لعب الرئيس ترامب والسفير باراك دوراً صادقاً وفعالاً

الى ذلك كشف قائد قوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم عبدي، مساء الاثنين، تفاصيل اللقاء الذي جمعه مع المبعوث الامريكي إلى سوريا توماس باراك وقائد القيادة المركزية الامريكية الأدميرال براد كوبر والي جرى في شمال شرق سوريا.

وعصر اليوم، أعلن المبعوث الامريكي إلى سوريا توماس باراك، أنه زار مناطق شمال وشرق سوريا اليوم وتم خلالها إجراء محادثات جوهرية مع القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم عبدي.

وقال "عبدي" في تغريدة له عبر منصة "إكس"، "كان شرفًا لي أن أستقبل المبعوث الخاص للولايات المتحدة السفير توم باراك، وقائد القيادة المركزية الأمريكية، الأدميرال براد كوبر".

وكشف أنه تم خلال اللقاء مناقشة مجموعة من القضايا التي تهدف إلى دعم التكامل السياسي في سوريا والحفاظ على وحدة أراضيها وخلق بيئة آمنة لجميع مكونات الشعب السوري، وضمان استمرار جهود مكافحة تنظيم "داعش" في المنطقة.

وقال قائد قسد أيضاً، "لقد لعب الرئيس دونالد ترامب والسفير باراك دوراً صادقاً وفعالاً تجاه الشعب السوري في سعيه لحل الأزمة وتحقيق مستقبل أفضل لسوريا وجميع السوريين".

وشدد على أنهم ثابتون على هدفهم في أن تكون سوريا واحدة موحدة لجميع السوريين.

واختتم في دمشق اجتماع بين وفد الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا والحكومة الانتقالية، ركّز على تطبيق بنود اتفاقية ١٠ آذار ومناقشة الأوضاع الأخيرة في مدينة حلب.

ونقلت وكالة أنباء هاوار عن مصادر أن الاجتماع ركّز على كيفية تطبيق بنود اتفاقية الـ ١٠ من آذار، الموقّعة بين قيادة قوات سوريا الديمقراطية والحكومة الانتقالية والأوضاع الأخيرة في حلب.

وضم الاجتماع: القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي، والرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية إلهام أحمد، وقائدة وحدات حماية المرأة (YPJ) روهلات عفرين، إلى جانب رئيس الحكومة الانتقالية أحمد الشرع ووزير الخارجية أسعد الشيباني.

من جهته أشار وفد تفاوض شمال وشرق سوريا إلى أنه ناقش مع ممثلي الحكومة الانتقالية ٤ بنود رئيسة، وذكر أنه سيتم تعديل الدستور في سوريا بما يضمن تمثيل جميع المكونات.ونشر وفد التفاوض لشمال وشرق سوريا، على صفحته الرسمية على منصةx تفاصيل حول اجتماعهم اليوم مع ممثلي الحكومة الانتقالية في دمشق.ووفق المنشور أنه تمت مناقشة ٤ بنود رئيسة مع ممثلي الحكومة الانتقالية،كما تم التأكيد أنه لم يتم توقيع أي ورقة رسمية خلال الاجتماع.

وأشار الوفد إلى أنه طرح مقترح دمج قوات سوريا الديمقراطية وقوى الأمن الداخلي شفهياً، والهدف من الدمج هو تأسيس جيش منظم وفعّال يحمي جميع السوريين.

وأضاف أنه تم الاتفاق على وقف كامل وفوري لإطلاق النار في شمال وشرق سوريا وحلب، وتعديل الدستور في سوريا بما يضمن تمثيل جميع المكونات.

الرئاسة السورية تكشف محاور لقاء الشرع مع باراك وقائد القيادة المركزية الامريكية

الى ذلك كشفت الرئاسة السورية، الثلاثاء، عن محاور اللقاء الذي جمع الرئيس السوري أحمد الشرع والمبعوث الامريكي الخاص إلى سوريا توماس باراك وقائد القيادة المركزية الأمريكية الأدميرال براد كوبر.

وقالت الرئاسة السورية في منشور لها عبر صفحتها الرسمية، "استقبل الرئيس أحمد الشرع في العاصمة دمشق المبعوث الامريكي الخاص إلى سوريا توماس باراك وقائد القيادة المركزية الأمريكية الأدميرال براد كوبر، وذلك بحضور وزير الخارجية والمغتربين أسعد الشيباني ووزير الدفاع مرهف أبو قصرة ورئيس جهاز الاستخبارات العامة حسين السلامة."

وأوضحت أنه جرى خلال اللقاء بحث آخر التطورات في الساحة السورية، وسبل دعم العملية السياسية وتعزيز الأمن والاستقرار، إلى جانب مناقشة آليات تنفيذ الاتفاق العاشر من آذار بما يصون وحدة الأراضي السورية وسيادتها.

باراك يزور شمال وشرق سوريا ويعلن إجراء محادثات جوهرية مع قائد قسد

وأعلن المبعوث الامريكي إلى سوريا توماس باراك، الاثنين، أنه زار مناطق شمال وشرق سوريا اليوم وتم خلالها إجراء محادثات جوهرية مع القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية الجنرال مظلوم عبدي.

وتعد هذه الزيارة للمبعوث الامريكي إلى سوريا هي الأولى من نوعها إلى مناطق شمال وشرق سوريا، وتأتي في مرحلة حساسة من الوضع السياسي الراهن في سوريا.

وقال باراك في تغريدةٍ له عبر منصة "إكس"، "زرت شمال شرق سوريا اليوم برفقة قائد القيادة المركزية الامريكية

الأدميرال براد كوبر".

وتابع "أجرينا محادثات جوهرية مع القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي".

وأوضح أن هذه الزيارة تمثل زخم كبير لرؤية الرئيس الامريكي المتمثلة في "إعطاء سوريا فرصة" من خلال تمكين السوريين من الاتحاد مع بعضهم البعض في جهدٍ متجددٍ من أجل السلام والازدهار المشترك.

الإدارة الذاتية: هجوم فصائل الحكومة على الأحياء الكردية يؤكد غياب الجدية بحل القضايا العالقة

وأدانت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، أمس الاثنين، هجوم الفصائل التابعة لوزارة الدفاع في الحكومة السورية الانتقالية على الأحياء الكردية في حلب، موضحة أن ما يجري "يؤكد غياب الجدية في حل القضايا الوطنية العالقة.

وقالت في بيان نشرته عبر موقعها: "نستنكر وندين هجوم الفصائل التابعة للحكومة المؤقتة السورية على حيي الشيخ مقصود والأشرفية".

وأضافت أن هذا "الهجوم هو انتهاك صارخ بحق شعب عفرين الذي هجر قسراً من دياره واليوم يتعرض لأقسى أنواع الظلم على يد الفصائل التابعة للحكومة المؤقتة".

وأوضحت أن "ما يجري اليوم يؤكد غياب الجدية في السعي لإيجاد حل شامل للقضايا الوطنية العالقة، ويبرهن على أن بعض الأطراف ما زالت تراهن على لغة السلاح والاقتتال الداخلي بدلاً من الحوار البناء والعمل المشترك لبناء سوريا ديمقراطية تعددية تسع جميع أبنائها دون تمييز".

وحملت الإدارة الذاتية في بيانها "الجهات المنفذة كامل المسؤولية عن تبعات التصعيد الإنسانية والسياسية".

وناشد البيان "الشعب السوري بكل مكوناته أن يتوحد في وجه كل من يسعى لإشعال الفتنة بين أبناء الوطن الواحد".

وشدد على "أن طريق السلام والحل الديمقراطي هو السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة السورية، وأن استهداف المدنيين والمناطق الآمنة لن يجلب سوى مزيد من الدمار".

ترحيب فرنسي باتفاق «وقف إطلاق النار» بين قسد ودمشق

ورحّبت فرنسا بالاتفاق الشامل لـ «وقف إطلاق النار» الذي أعلن عنه في السابع من تشرين الأول الجاري في دمشق بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة الانتقالية في سوريا، وشددت على أنه من الخطوات المهمة نحو خفض التصعيد وحماية المدنيين.

وأصدرت وزارة الخارجية الفرنسية، ، بياناً أشارت فيه إلى أن هذا الاتفاق يمهد الطريق للحوار بين الطرفين، بهدف ضمان تنفيذ اتفاق ١٠ آذار بكل بنوده، وشددت على أن تنفيذ هذا الاتفاق يعد أساسياً لاستقرار سوريا.

وأضافت الوزارة أن باريس ستبقى إلى جانب شركائها الإقليميين والدوليين من أجل دعم هذا المسار وتحقيق السلام المستدام في البلاد.

وشددت على أنه يجب مواصلة الحوار على هذا الأساس بغية تنفيذ اتفاق ١٠ آذار/ مارس ٢٠٢٥ في جميع أبعاده.

بافل طالباني: أرحب بالجهود الامريكية والفرنسية للتوسط بين دمشق وروجافا

رحب رئيس حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني، بافل طالباني، يوم الثلاثاء، بجهود الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا للتوسط بين الحكومة السورية الانتقالية وقوات سوريا الديمقراطية (قسد).

وقال: "نُشيد بالدور الذي يلعبه كل من المبعوث الامريكي لسوريا توم باراك، والوسطاء الفرنسيين في تسهيل الحوار بين الحكومة السورية وقوات سوريا الديمقراطية".

وخلال مشاركته في المؤتمر السنوي لمعهد الشرق الأوسط للأبحاث (ميري) في أربيل، دعا طالباني إلى استمرار الوساطة الدولية وتكثيفها، وقال: "الحوار بين دمشق وقسد يجب أن يستند إلى أسس واقعية، إذا كانت توقعات دمشق من قسد واقعية، وإذا استطاعت دمشق أن تضبط نفسها، فأنا متفائل بأنهما سيعملان معاً".

وأضـاف: "إذا كانت هناك مطالب غير معقولة، فلا أعتقد أن قوات سوريا الديمقراطية ستقبلها، ولن أشجعهم على فعل ذلك أيضاً".

وأشـار رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني إلى أنه: "من وجهة نظري، المطالب المعقولة تشمل منح المناطق الكوردية نوعاً من الإدارة الذاتية، سواء على مستوى المحافظات أو بصيغ مشابهة، إضافة إلى الاعتراف باللغة الكوردية والثقافة الكوردية وحمايتهما، إلى جانب تشكيل مؤسسة أمنية مقبولة من قبل الكورد، ودمجهم في المؤسسات الاستخباراتية والعسكرية السورية".

ودعا طالباني إلى إطلاق "مشروع وطني سوري" شامل، مشيراً إلى أن النموذج الفيدرالي العراقي، مع بعض التعديلات، يمكن أن يمثل خريطة طريق واقعية لسوريا، وقال: "سوريا بلد متنوع مثل العراق، والنموذج العراقي مع التعديلات هو الطريق الحقيقي الوحيد للمضي قدماً".

كما أشاد طالباني بالإعلان عن اتفاق وقف شامل لإطلاق النار بكافة المحاور ونقاط الانتشار العسكرية شمال وشمال شرق سوريا.

ولفت رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني إلى أنه ليس لحزبه أي أجندة في سوريا "سوى دعم حقوق الشعب السوري".

وقال: "نشدد على أهمية أن لا تقع القوى الكوردية في شمال سوريا في عزلة سياسية، هناك قطار يتحرك، المسارات قد لا تكون ثابتة، لكن القطار يتحرك، ويجب أن نكون على متن هذا القطار"، وفق تعبيره.

صالح مسلم: سنتخذ الإجراءات اللازمة في مواجهة الهجمات المحتملة

قيّم عضو هيئة الرئاسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، صالح مسلم، الوضعين العسكري والسياسي في المناطق السورية، ولا سيما في شمال وشرق سوريا، إضافةً إلى المخططات وحسابات القوى الدولية والإقليمية، وذلك في تصريحٍ أدلى به لوكالة فرات للأنباء (ANF).

الحكومة الانتقالية لديها بعض المخططات

لفت صالح مسلم في مستهل حديثه الانتباه إلى الهجمات التي شنتها الحكومة الانتقالية في منطقة دير حافر، قائلاً: « إن الحكومة الانتقالية لديها بعض المخططات، إذ إنها اتفقت مع القوى التي أوصلتها إلى السلطة على تنفيذ خطط محددة، وفعلت ذلك لإضفاء الشرعية على وجودها. ولذلك جعلوها تلقي خطاباً في الأمم المتحدة واستقبلوها عند الأبواب، لكن هدفهم الحقيقي هو دمجنا مع الحكومة الانتقالية وتعزيز موقعها بهذه الطريقة. هم يريدون منا بالتأكيد أن نتحد معهم بطريقة أو بأخرى، ويقولون لنا، ضعوا أسلحتكم، واندمجوا مع جيشنا، وانضموا إلى الدولة، ويمارسون ضغوطاً مستمرة من أجل ذلك. وبالطبع يفعلون هذا لتحقيق أهداف تتقاطع مع مصالح الدولة التركية، إذ تستخدم تركيا هذا الملف كورقة ضغط ضدنا. كما أن بعض الفصائل المرتزقة التابعة لتركيا، مثل ما يسمى بالجيش الوطني السوري،

شنت هجمات متكررة على مناطقنا، واستمرت هذه الهجمات على مدى أربعة أشهر، بهدف التقدّم شرقاً، لكنها فشلت في تحقيق ذلك. وفي نهاية المطاف، تم التوقيع على اتفاقية في العاشر من آذار، ومنذ ذلك الحين برزت بعض الوسطاء، نيابةً عن الولايات المتحدة وقوات التحالف، وتم التوصل إلى وقفٍ لإطلاق النار.»

هدفهم هو إجبارنا على التراجع، لكننا سنقاوم

وأضاف: «ولكنهم حاولوا بعد فترة ما التنصل من هذا الاتفاق المكوَّن من ٨ نقاط الخاص بسوريا بأكملها، لكنهم يقومون بتأجيل تنفيذه، وتجاهله دون تلبية احتياجاته. ويضغطون علينا دائماً من خلال تركيا ويحاولون خداعنا، لكنهم لا يستطيعون تحقيق ذلك لأننا نمتلك نظاماً متيناً. أما النقطة الثانية تتعلق بـ مسألة الغاز والنفط، إذ توجد حقول نفط في دير الزور يسعون للسيطرة عليها، ويفرضون ذلك على رفاقنا، بينما تستمر الدولة التركية بالتهديد. كما شنّ لاحقاً مرتزقة داعش هجماتهم، ونحن نحارب ضد كل هذه التحديات.

وفي الآونة الأخيرة، شُنّت هجمات على دير حافر أصيب خلالها عدد من رفاقنا. ويواصلون الضغط علينا لإجبارنا على التراجع، وبالطبع تلاحظ الولايات المتحدة والدول الأخرى هذه الانتهاكات لكنها تلتزم الصمت، إذ أن تركيا تقف إلى جانب هذه الضغوطات، وتعمل الولايات المتحدة ودول أخرى وفق مصالحها الخاصة دون الرغبة في إزعاج تركيا. هدفهم هو إجبارنا على التراجع، لكننا سنقاوم ضد كل هذا».

مظلوم عبدي لم يوقع الاتفاقية باسمه فقط

ونوّه صالح مسلم إلى اتفاقية ١٠ آذار المؤلفة من ٨ نقاط، قائلاً: «قيل حينها إنه سيتم تشكيل لجان مختلفة لمناقشة كل نقطة من النقاط الثمانية في الاتفاقية، على سبيل المثال، ما شكل الدولة التي ستكون عليها سوريا؟ هل ستكون دكتاتورية، أم جمهورية، أم ديمقراطية؟ وكيف سيتم مشاركة الإدارة؟ وكيف ستندمج قوات سوريا الديمقراطية؟ كان من المفترض التطرق إلى هذه المواضيع بشكل جدي.

النقطة المهمة هنا هو أن مظلوم عبدي لم يوقع الاتفاقية باسمه فقط، فهناك إدارة ذاتية، ومجلس سوريا الديمقراطية، وقوات سوريا الديمقراطية، وقد اجتمعت كل هذه الأطراف قبل الاتفاقية لتحديد كيفية العمل بموجبها، وتم توقيع الاتفاقية في هذا الإطار. ودائماً ما يرددون يقولون «قوات سوريا الديمقراطية»، لكن المسألة ليست محصورة بها فقط، فقد أجرت الإدارة الذاتية وكافة الأحزاب السياسية هذه المناقشات. ومظلوم عبدي يمثلهم جمعياً، ومع ذلك، بعد توقيع هذه الاتفاقية، بدأوا بالسعي للتراجع عنها، دون تشكيل اللجان المطلوبة أو إجراء مناقشات حقيقية، ولم يتم تنفيذ بنود الاتفاقية عملياً».

وأضاف: «ثانياً، كما هو معروف، كان من المفترض توقيع اتفاقية في باريس تحت إشراف القوى الدولية وبحضور ممثلين عن الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، إلا أنهم لم يقبلوا بذلك. أعتقد أن ذلك جاء بضغط من تركيا، ولأن القضية كانت ستتحول إلى قضية عالمية، فتم عرقلتها ولا تزال المناقشات قائمة.

تركيا تسعى لإفشال الاتفاقية

وتابع: «لا يزالون يقولون إنهم سيلتقون في دمشق للتباحث، لكن تركيا تسعى لإفشال الاتفاقية، لذلك نواجه

صعوبات وعقبات مستمرة. وحتى إذا عُقدت اللقاءات، فهي تظل منحصرة في المستوى الفني دون التطرق إلى المواضيع الأساسية، وكأننا مهزومون، فيما يبدو أن تركيا والولايات المتحدة يدعمان الحكومة، ويريدون بهذا التصور دفعنا إلى الاستسلام».

ندعم عملية السلام في تركيا لحل القضية الكردية

وأردف صالح مسلم قائلاً: «لكن الناحية الأخرى للمسألة تكمن في وجود عملية في تركيا وشمال كردستان لحل القضية الكردية، ويدعم الشعب هناك هذه العملية، إذ أظهرت الأبحاث الأخيرة أن ٧٥٪ من الشعب من الكرد والأتراك يؤيدونها. لكن، من ناحية أخرى، هناك أشخاص وجهات تحاول عرقلة هذه العملية عن طريق إثارة الفوضى في روج آفا. وقد صرّح السياسيون الكرد قائلين: 'لا يمكن أن يُحقق السلام بقصف كوباني من جهة وتحقيقه في آمد من جهة أخرى، يجب أن يكون السلام شاملاً في كل مكا'، كما قال القائد أيضاً إن 'روج آفا خط أحمر بالنسبة إلينا'، ولذلك، يحاول البعض عرقلة العملية في شمال كردستان، مما يضع موضوع روج آفا في خطر ويهدد بإشعال الحرب هناك. وأضاف: «المناقشات لم تنته بعد، ودون إحراز تقدم، من الواضح أن استمرار الوضع على حاله قد يؤدي إلى تأجيل تنفيذ الاتفاقية لعام آخر. فالاتفاقية ليست لمصلحة مناطقنا فقط، بل لجميع المناطق السورية، ولذلك قد تواجه بعض العقبات أثناء التنفيذ».

حول التهديدات التركية ضد روج آفا

وتحدث صالح مسلم حول التهديدات التركية ضد روج آفا قائلاً: «تقوم تركيا ببعض التحركات الخارجية للتغطية على مشاكلها الداخلية، وتسعى من خلالها للتأثير على الرأي العام المحلي. ثانياً، ترى حكومة الجولاني هذه التحركات كفرصة لتعزيز مكانتها في سوريا، وهي في وضع مماثل مع إسرائيل لكسب موقع سياسي. وبما أن التهديدات التركية تصدر من أعلى المسؤولين، بما في ذلك رئيس الجمهورية ووزير الدفاع ورئيس الأركان العامة، فيجب أخذها بجدية. بلا شك، يجب منع هذه التهديدات، لكن في حال لم يتم ذلك، فقد يشنون هجمات، ولذلك نحن مضطرون لاتخاذ الإجراءات اللازمة».

يجب في البداية أن يكون الدستور ديمقراطياً

وتحدث صالح مسلم حول موضوع الحل الدائم في سوريا قائلاً: «إذا كان هناك رغبة حقيقية في حل نزيه وفاعل، فيجب في البداية أن يكون الدستور ديمقراطياً، ويُعترف بحقوق الحياة المشتركة لكافة الثقافات واللغات والمكونات».

وأضاف أن طريق الحل يكمن في توسيع نظام الإدارة الذاتية ليشمل عموم سوريا، مشدداً على أن إرساء الحل يبدأ من الدستور، الذي يجب أن يشمل قوانين الانتخابات والأحزاب والحريات. وأوضح أن استبعاد أو إهمال العلويين، الدروز، الإيزيديين أو السريان وكذلك مسألة الدين والأعراق سيكون بمثابة كارثة على سوريا، إذ يجب جمع جميع الأطراف ومناقشتهم. وأشار مسلم إلى أنه في حال غياب التدخلات الخارجية يمكن التوصل إلى نقاط مشتركة، وأن نظام اللامركزية يمثل خياراً مقبولاً، لكنه أكد ضرورة أن تُناقش هذه المسألة بجدية لتحقيق النفع لسوريا.

بيان حول انتخابات مجلس الشعب السوري

لقد تابع مجلس سوريا الديمقراطية اليوم الانتخابات التي جرت لمجلس الشعب السوري التي لا تعبّر عن إرادة السوريين، ولم تمثل جميع المناطق والمكونات في البلاد، بل جاءت مسرحية سياسية لا تليق بتاريخ سوريا العريق ولا بتضحيات أبنائها الذين ناضلوا من أجل بناء سوريا جديدة تقوم على الديمقراطية والحرية والتشاركية الحقيقية.

لقد ساهمت هذه الانتخابات الشكلية في تعميق الانقسام داخل المجتمع السوري، بدل أن تكون خطوة نحو الوحدة الوطنية والمصالحة الشاملة.

إنّ السوريين يتطلعون إلى انتخابات حقيقية تعبّر عن إرادتهم وتمثّلهم جميعاً، باعتبارها حقاً وطنياً لا يمكن التنازل عنه أو الاستغناء عنه، وركيزة أساسية في مسار بناء دولة ديمقراطية موحدة تقوم على العدالة والمواطنة والمساواة بين جميع السوريين.

ولا يمكن لأي عملية انتخابية أن تكون شرعية إلا إذا جرت بمشاركة وتمثيل كافة السوريين في الداخل والخارج، وبإشراف دولي يضمن النزاهة والشفافية، على طريق إنهاء الانقسام وتحقيق السلام العادل والدائم في سوريا.

مجلس سوريا الديمقراطية
٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥

طارق الحميد:

«الطوفان» الذي ابتلع أصحابه

عامان مضيا على عملية السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، التي سمَّتها «حماس» بـ«الطوفان»، والتي غيَّرت المنطقة، تحديداً «المناطق المفلوتة» حيث التغوّل على الدولة، في لبنان، وسوريا الأسد، والعراق، واليمن، والمركز إيران.

عامان على حرب كان يمكن إنهاؤها بعد أشهر من وقوعها، لكن لا «حماس» قدرت العواقب، أو من خلفها، خصوصاً ما يعرف للأجهزة الاستخباراتية بـ«غرفة بيروت»، حيث دُبّر وخُطّط لتلك العملية، ولا نتنياهو، أو إسرائيل أرادا إنهاء تلك الحرب.

كانت «حماس» تعتقد أن «الصمود» انتصار، وسينهار نتنياهو داخلياً بسبب الانقسامات التي سبقت العملية، وخلفها جمهور روّج للوهم وصدقه، خصوصاً أن «حماس» اعتقدت أن إيران وأذرعها سيهبون إلى نجدتها عبر «وحدة الساحات».

لم يحدث ذلك، وانفرد نتنياهو بتلك «الساحات» الواحدة تلو الأخرى، وكان مثل «حماس» لا يريد إنهاء الحرب. ضربت إسرائيل «حزب الله» عبر «عملية البيجر» وخرج بعدها حسن نصر الله بخطاب وداعي، كأنه أدرك أن «اللعبة انتهت» بالنسبة له ولحزبه المتهور.

تصيّدت إسرائيل قادة «حماس» واحداً تلو الآخر، وسددت ضربة لصف «حزب الله» الأول، وكانت قد بدأت باستهداف الحزب بسوريا، وبعمليات تقول إن الهدف القادم هو إيران، إلا أن عمليات التشويش المستمرة كانت تضلل كثراً.

كان هناك من يعول على أن الرئيس الأسبق بايدن سيوقف نتنياهو الذي لم يرتدع، أو يتوقف، حيث قصف مبنى القنصلية الإيرانية بدمشق، واغتال إسماعيل هنية بطهران، وبضيافة الحرس الثوري الإيراني.

وبالنسبة للعراق استوعب المعنيون هناك أن موازين القوى مختلة، وتوارت الميليشيات، بل استسلمت دون فعل شيء. وبالأمس قدمت صحيفتنا تحقيقاً صحافياً مذهلاً من العراق، والدوائر المعنية هناك بالعلاقة مع إيران التي تلقت ضربة الـ١٢ يوماً من إسرائيل.

نقل التقرير عن وزير عراقي سابق «الخطة ب» التي تعمل عليها إيران بالعراق قائلاً: «هناك لاعبون جدد من أحزاب شيعية لم تتورّط بتداعيات (طوفان الأقصى) يحاولون اليوم تحديث نسختهم الراديكالية، ولبس رداء مدني يساعدهم على إنقاذ أنفسهم من دائرة الخطر»، مضيفاً: «إلى حد ما، يشبه الأمر رجلاً بمرمى قنّاص محترف، وعلى صدره نقطة ليزر. يعجز عن الحركة يميناً ويساراً، لأن أقل حركة ستُرديه في الحال. لا يشعر القنّاص بالملل من تسليط الليزر ما دامت الضحية متجمّدة».

> **لا حماس قدرت العواقب ولا نتنياهو، أو إسرائيل أرادا إنهاء تلك الحرب**

ويقول إن «قادة فصائل مسلّحة تستهويهم الآن فكرة إعادة السلاح إلى المخازن، وحلق اللحى، فيكونون مفيدين جداً لواشنطن وطهران». وهذه أيضاً قراءة خاطئة، واستمرار لكل القراءات الخاطئة، ومنذ السابع من أكتوبر.

خاطئة لأن البعض يعول على الرئيس ترمب، أو من يأتي بعده، للجم نتنياهو، بينما آخر التقارير تقول إنه بعهد بايدن، والآن ترمب، قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل مساعدات عسكرية بقيمة لا تقل عن ٢١/٧ مليار دولار منذ عملية «الطوفان» الذي ابتلع أصحابه.

الأكيد أن المعركة لن تتوقف بتوقف إطلاق النار بغزة، لأن هدف نتنياهو وترمب أكبر، وهو إيران، سواء بالقوة أو العقوبات، وبالنسبة للحوثي فهو تفصيلة صغيرة، ومسألة وقت.

نعم، مضى عامان، لكنهما دهر لم ينتهِ بعد.

*صحيفة» الشرق الأوسط»

مايكل هوروفيتز:

كيف غيّر «7 أكتوبر» إسرائيل في الداخل والخارج؟

انتقال من «حرب الظل» مع إيران إلى المواجهة المباشرة

لا يوم يُشبه السابع من أكتوبر/تشرين الأول في تاريخ إسرائيل، سوى البداية المشؤومة لحرب «يوم الغفران» المُفاجئة عام ١٩٧٣. أعادتني مشاعر ذلك اليوم إلى محادثة دارت بيني وبين جنرال إسرائيلي سابق كان متمركزاً في سيناء بداية حرب عام ١٩٧٣، حين استذكر المفاجأة الصاعقة مع تحليق الطائرات المصرية فوق سماء قاعدته العسكرية، وهرع الجنود من طاولاتهم لاستعادة زمام المبادرة. تلك الفوضى، وذلك الشعور الغامر بالهزيمة حتى قبل أن تبدأ المعركة.

يتقاسَم هذه المشاعر جيلان يفصلهما نصف قرن. فالناجون من هجمات السابع من أكتوبر، التي شهدت اقتحام الآلاف من مقاتلي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» للمستوطنات والبلدات الإسرائيلية المحاذية لقطاع غزة، يستعيدون ذاك الرعب نفسه. ذلك الانعدام الكامل للتوجيه الذي لم يُجدِ في تبديده سوى المبادرة الفردية. فمن طيارين حلّقوا دون أوامر، إلى جنود انضموا للقتال بلا زيّ رسمي، إلى جهاز أمني تحرّك بلا قيادة أو خطة موحدة. ويؤكد غالبية من عاشوا تلك الحوادث أن الأمر قد استغرق من الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية أسابيع، إن لم يكن أكثر، للخروج من دوامة الفوضى التي أعقبت تلك الهجمات.

على مستوى القيادة أيضا، لم يكن التردد والارتباك

أقل وضوحا. فقد استغرق الأمر من إسرائيل ثلاثة أسابيع كاملة لشن عملية برية في غزة بعد هجمات السابع من أكتوبر. وكان مـردُّ ذلـك جزئيا إلى ضـرورة تأمين الحدود ومنع أي هجمات إضافية قـد تشنها «حـمـاس»، لكنه لم يكن العامل الوحيد. فمن بين الأسباب الجوهرية للتأخير غياب خطة استجابة واضحة لهجوم بهذا الحجم، فضلا عن تردد واضح في أوسـاط النخبة الإسرائيلية العليا في خوض غمار غزو كامل لقطاع غزة. وعلى وجه الخصوص، أبدى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ترددا ملحوظا في منح الثقة للجيش بعد هجمات أكتوبر في مهمة غير مسبوقة كهذه. فخلال المناقشات الاستراتيجية على مر السنوات بشأن غزة، عارض كثير من المسؤولين أي عمليات برية كبرى خشية أن يُكلف التقدم العميق في القطاع إسرائيل خسائر فادحة في الأرواح (مئات، بل آلاف الجنود)، كما يهدد مشروعيتها الدولية في ضوء ما يتسم به القتال الحضري من فظاعة وحتمية وقوع خسائر بشرية كبيرة.

خلال آخر عملية برية رئيسة شُنت في غزة عام ٢٠١٤، اتّبعت إسرائيل استراتيجية محدودة الأهـداف، إذ ركز الجيش الإسرائيلي على نحو أساسي على تدمير «أنفاق الهجوم» (تلك الأنفاق العابرة للحدود والتي تمتد من غزة إلى الأراضي الإسرائيلية). وقد تقدمت القوات الإسرائيلية حينها بضعة كيلومترات فقط داخل القطاع، متجنبة معظم المناطق المأهولة بالسكان. وعندما حاول الجيش التقدم بشكل أعمق، واجه مقاومة شرسة، كما حدث في كمين حي الشجاعية في مدينة غزة. استحضر نتنياهو تلك الدروس خلال المداولات الأخيرة، خاصة مع تزايد الـوضـوح حـول ضـرورة اعتماد منهجية مختلفة. وبناءً على ذلـك، وافق رئيس الوزراء على خطة متدرجة تركّز في مرحلتها الأولـى على شمال غزة قبل الانتقال إلى مناطق أخرى، عوضا عن شن غزو شامل وفوري. كما استندت الخطة إلى تحديثات في العقيدة العسكرية الإسرائيلية تركّز على استخدام القوة النارية الساحقة لتغطية التقدم البري. بيد أن هذه الاستراتيجية تنطوي على مفارقة مأساوية: ففي البيئة الحضرية، غالبا ما تتحول المعادلة الأمنية إلى معادلة محصلتها صفر، إذ إن الحماية المفرطة لقوات أحد الطرفين تعني بالضرورة زيادة المخاطر على الطرف الآخر.

> **أظهر رد إسرائيل كلا من نقاط الضعف ، ومكامن قدرتها على الصمود**

وكما هو الحال في الكثير من المنعطفات السياسية لرئيس الـوزراء بنيامين نتنياهو، لم تكن الاعتبارات السياسية بعيدة عن دائرة القرار. فخلال الأيام الأولى التي أعقبت هجمات السابع من أكتوبر، سعى رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى تأمين قبول واسع لأي رد عسكري إضافي في غزة، من خلال إقامة حكومة وحدة وطنية. وجاء تشكيل حكومة الطوارئ في ١١ أكتوبر ٢٠٢٣، والتي ضمت زعيم المعارضة بيني غانتس إلى «مجلس الحرب» إلى جانب نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت، ليعبّر عن خطورة المرحلة ويُتيح لنتنياهو استعادة الحد الأدنى من الشرعية بعد أحد أكثر الأيام كارثية في تاريخ إسرائيل. إن هذا التوافق السياسي غير المسبوق يعكس الإجماع على أن إسرائيل تواجه تحديا وجوديا يتطلب استجابة تتجاوز الانقسامات السياسية العادية.

تغيير «قواعد اللعبة»... من الاحتواء إلى التصفية

لقد حطم السابع من أكتوبر الافتراضات الاستراتيجية الإسرائيلية الراسخة بشأن الردع والاحتواء. ولأكثر من عقد، اتبعت إسرائيل ما أسماه المحللون استراتيجية «جزّ العشب»- وهي عمليات عسكرية دورية تهدف إلى إضعاف قدرات «حماس» مع تجنب تكاليف احتلال غزة بالكامل. استند هذا النهج إلى الاعتقاد بأن «حماس»، كجهة شبه حكومية تحكم غزة، ستتصرف بعقلانية ويمكن ردعها من خلال ضغط عسكري محدود.

أثبتت تعقيدات هجمات السابع من أكتوبر ووحشيتها بطلان هذا الافتراض على نحو جذري. فقد أمضت حركة «حماس» سنوات عديدة في التخطيط والإعداد لما أسماه قادتها «الحرب الأخيرة»، إذ استغلّت فترات الهدوء لبناء شبكة أنفاق معقدة، وتخزين ترسانات أسلحة ضخمة، والتخطيط لعملية استراتيجية تهدف إلى جرّ إسرائيل إلى صراع طويل الأمد، في محاولة لإضفاء الطابع الدولي على القضية الفلسطينية.

تجاوز التحول الاستراتيجي الإسرائيلي نطاق غزة بكثير. فقد تخلت إسرائيل عن نهجها التقليدي القائم على التصعيد المدروس، وتبنّت ما يمكن تسميته «عقلية السابع من أكتوبر» التي أولت الأولوية للضربات الاستباقية، مستخدمة القوة العسكرية لإعادة تشكيل الديناميكيات الإقليمية بدلا من الاكتفاء بإدارتها. لقد مثّل هذا التحول قطيعة جذرية مع عقود من التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي الذي ارتكز على ما يُعرف بـ«المعركة بين الحروب»- وهي

> **لقد حقق الهجوم لإسرائيل، ما عجزت عن تحقيقه عقود من التخطيط الاستراتيجي**

استراتيجية هدفت إلى إضعاف خصوم إسرائيل تدريجيا دون الدخول في مواجهات شاملة. وفي الأشهر التي أعقبت ذلك، ازداد وضوح هذا التحول الاستراتيجي، إذ تبنت إسرائيل موقفا أكثر عدوانية يهدف إلى تحقيق هزيمة حاسمة للخصوم وإنشاء «مناطق عازلة».

تغيرات من الداخل

لقد شهد المشهد الداخلي الإسرائيلي تحولا جذريا تحت وطأة هجمات السابع من أكتوبر وتداعياتها. ورغم أن معظم التحديات التي تميز مرحلة ما بعد الهجمات كانت موجودة أصلا قبل حوادث أكتوبر، فإن هذه الهجمات قد عمقتها وأعطتها أبعادا جديدة. فقد مرت إسرائيل بفترة استقطاب سياسي حاد، في الوقت الذي كانت فيه حكومة نتنياهو تدفع بإصلاح قضائي مثير للجدل.

اعتبرت شرائح واسعة من الجمهور الإسرائيلي هذا الإصلاح تهديدا مباشرا للهوية الديمقراطية للبلاد، ومن شأنه أن يضعف السلطة الوحيدة التي تُوازن سلطة الحكومة التنفيذية. وقد عزز إصرار نتنياهو على التمسك بمنصبه، وسعيه إلى التملص من المسؤولية عن إخفاقات السابع من أكتوبر، الاعتقاد السائد بأن هدفه الأساسي هو حماية نفسه من المساءلة. في المقابل، صوّر نتنياهو هذه المعارضة كمحاولة غير ديمقراطية تقودها ما يُسمى «الدولة العميقة» في إسرائيل لاستعادة السيطرة على الشؤون العامة عبر التوسع القضائي المفرط.

تسبق هذه الأزمة المتعلقة بقواعد اللعبة الديمقراطية الأزمة الراهنة، وهي تعكس غياب دستور رسمي للبلاد.

ولا شكَّ أن هذا الغموض الدستوري كان قائما قبل حوادث السابع من أكتوبر، لكن الأزمات التي أعقبت الهجوم أضفتْ شعورا غير مسبوق بالإلحاح، دفَعَ نحو ضرورة حل هذا التوتر التاريخي. وتظل إسرائيل واحدة من الدول القليلة في العالم التي تعيش منذ فترة طويلة على حافة أزمة دستورية مزمنة، في ظل غياب للدستور.

بالتأكيد، ستحدث الأشهر الطويلة من الاحتجاجات ضد الحكومة، والسعي الدؤوب لإبرام صفقة للإفراج عن الرهائن، تحولا جوهريا في بنية المعارضة الإسرائيلية. فقد خرج مئات الآلاف من الإسرائيليين إلى الشوارع أسبوعيا، وبلغت بعض تلك المظاهرات أرقاما قياسية غير مسبوقة في تاريخ البلاد القصير. وإلى الوقت الحالي، قد تكون حركة الاحتجاج قد فشلت في ردع نتنياهو أو تغيير مسار الحرب على نحو مباشر، لكن من المؤكد أن إرثها سيستمر من خلال القادة الجدد الذين أبرزتهم وأطلقَتْهم إلى الواجهة.

كما أن الحركة الاحتجاجية المماثلة التي طالبت بـ«العدالة الاجتماعية» عام ٢٠١١، كانت قد جلبت بدورها دماءً جديدة إلى الساحة السياسية، على الرغم من فشلها في إحداث تغيير جذري حقيقي. لكن حجم الأزمة الحالية أكبر بكثير. وهناك قناعة متنامية بأن الديمقراطية الإسرائيلية لم تعد مضمونة ولا يمكن التعامل معها كأمر مُسَلَّم به، وأن الهوية المزدوجة لإسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية لن تصمد إلا إذا عبّرت الأغلبية الصامتة عن رأيها.

يُغذّي هذا الانقسام الاجتماعي العميق أيضا تصور

> **يتطلب تحويل هذا النجاح التكتيكي إلى مكاسب،حكمة سياسية**

مفاده أن الشريحة التي تهمشها الحكومة الإسرائيلية وتهملها أكثر هي نفسها التي تدفع ثمن قراراتها. لطالما كانت قضية التجنيد الإلزامي للتيار المتشدد (الحريديم) مصدرا للانقسام الحاد في المجتمع الإسرائيلي، لكنها وصلت حاليا إلى ذروة غير مسبوقة. وقد صدم إصرار التيار المتشدد على تمرير قانون جديد يكرّس عدم مساواتهم ويضمن حقهم في الإعفاء من الخدمة العسكرية، شرائح كبيرة من الشعب الإسرائيلي، من ضمنها بعض مؤيدي نتنياهو وائتلافه الحاكم.

لطالما اعتمدت الحوكمة في إسرائيل على ضرورة مراعاة مصالح الأقليات. فعمليا، أي ائتلاف حاكم في إسرائيل مُلزم بالتفاوض مع أحزاب صغيرة، غالبا ما تدفع بأجندات ضيقة وتهتم بمصالح فئوية محددة. وعلى الرغم من أن الأمر قد يستغرق بعض الوقت، فإن الأزمة التي أعقبت السابع من أكتوبر ربما أظهرت حدود النظام الذي يولي أولوية قصوى لمصالح «القبائل» المختلفة على حساب المصلحة الوطنية الجامعة.

حملة اغتيالات منهجية

شهد السابع من أكتوبر/تشرين الأول انطلاق حملة من أشد حملات الاغتيالات المستهدفة منهجية ونجاحا في تاريخ إسرائيل. وقد أدى اتساع نطاق هذه العمليات ودقتها، إلى تغير جذري في الهياكل القيادية لـ«حماس» و«حزب الله» وشبكة إيران الإقليمية، كاشفة بذلك عن مستوى من الاختراق الاستخباراتي والقدرة العملياتية

فاجآ حتى أقرب حلفاء إسرائيل.

بدأت الحملة باستهداف ممنهج لقيادة «حماس». فقتل محمد الضيف، القائد الغامض للجناح العسكري لـ«حماس» و«مهندس» هجمات ٧ أكتوبر، في غارة جوية في ١٣ يوليو/تموز ٢٠٢٤ على خان يونس. وقتل إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، في إحدى دور الضيافة في قلب طهران. وقتل يحيى السنوار، الذي خلف هنية في قيادة «حماس»، في مواجهة وقعت صدفة مع القوات الإسرائيلية في رفح في أكتوبر ٢٠٢٤.

امتدت حملة الاغتيالات إلى ما هو أبعد من «حماس» بكثير. وقد تبين أن استهداف إسرائيل لقيادات «حزب الله» كان أشد تدميرا لشبكة إيران الإقليمية. كما أن هجمات سبتمبر/أيلول ٢٠٢٤ التي استهدفت أجهزة (البيجر)، الاستدعاء اللاسلكي، التي أسفرت عن مقتل العشرات وجرح الآلاف من عناصر «حزب الله»، كشفت عن قدرة إسرائيل على اختراق حتى أكثر المنظمات حرصا على أمنها. وتلا ذلك تصفية ممنهجة لكبار قادة «حزب الله»، بلغت ذروتها مع مقتل الأمين العام حسن نصرالله في سبتمبر.

أبرزت هذه الاغتيالات سياسة «الذراع الطويلة» التي تتبعها إسرائيل، أي قدرتها على الوصول إلى أي مكان يوجد فيه أعداؤها، سواء كانوا في أعماق الأرض أو بعيدا عن حدودها. ولعل خير دليل على ذلك محاولة إسرائيل في شهر سبتمبر/أيلول استهداف قادة لـ«حماس» أثناء اجتماع لهم في العاصمة القطرية الدوحة، ما يعد نقطة مفصلية للضغط على جميع الأطراف الإقليمية الفاعلة.

> **سقوط الأسد شكل مجموعة من الفرص والمخاطر لاسرائيل في آن واحد**

وعلى الرغم من أن الحملات نفسها نفذت ضد مجموعات مختلفة، فإنها أسفرت عن نتائج مختلفة. فالتصفية المنهجية لقادة «حزب الله» عبر سلسلة من الغارات الجوية، إلى جانب العملية البرية في جنوب لبنان، التي تدربت عليها إسرائيل منذ فترة طويلة، أثبتتا فعاليتهما الشديدة في إجبار «حزب الله» على التراجع عن موقفه الأولي، بأنه سيواصل قتال إسرائيل ما دامت إسرائيل تقاتل في غزة. وبلغ «حزب الله» أضعف حال له منذ تأسيسه، ففتح ذلك أمام الحكومة اللبنانية نافذة نادرة لاستعادة السيطرة على «احتكار العنف» الذي يميز أي دولة ذات سيادة.

أما في غزة، فلم تفضِ عمليات الاغتيال المستهدفة إلى أي اختراق حقيقي ولا إلى إطلاق سراح الرهائن. وتتخذ إسرائيل الآن خطوات استراتيجية أشد وضوحا لما يراه نتنياهو «نهاية اللعبة»، أي استسلام «حماس» على نحو يمكنه من تصويره على أنه «نصر كامل». وهذا يعني موافقة الحركة على تسليم أسلحتها وخروج قيادتها المتبقية في غزة من القطاع الفلسطيني إلى المنفى، وهو ما يتوافق جزئيا مع خطة الرئيس الامريكي ترمب لوقف الحرب، والتي وافقت عليها «حماس» في مطلع أكتوبر/ تشرين الأول، قبل أيام قليلة من دخول الحرب عامها الثالث.

المواجهة مع إيران... من «حرب الوكالة» إلى الاشتباك المباشر

غيرت أحداث السابع من أكتوبر مسار المواجهة بين

إيران وإسرائيل بطريقة ستؤثر حتما على المنطقة في السنوات المقبلة. من المرجح أن يدون التاريخ قرار إيران بشن هجومين مباشرين على إسرائيل كواحد من أخطر الأخطاء التي ارتكبتها.

فقد أظهرت عمليات الانتقام الإسرائيلية في أبريل/نيسان وفي أكتوبر ٢٠٢٤ قدرتها على اختراق المجال الجوي الإيراني وضرب أهداف استراتيجية في جميع أنحاء البلاد. واستهدفت عملية أكتوبر، التي سميت «أيام التوبة»، أنظمة الدفاع الجوي الإيرانية، ومنشآت إنتاج الصواريخ، والمنشآت العسكرية، مما أدى فعليا إلى شل القدرات الدفاعية الإيرانية وشل قدرة إيران على إنتاج الصواريخ.

كشف التصعيد عن تغيرات جوهرية في التوازن الاستراتيجي. فخلافا للمواجهات السابقة، حيث دأب كلا الطرفين على ضبط ردود أفعالهما بعناية لتجنب حرب شاملة، شهدت فترة ما بعد ٧ أكتوبر تبني إسرائيل موقفا أكثر عدوانية، وكشف استعدادها للمخاطرة بصراع أوسع نطاقا بغية تحقيق أهداف استراتيجية. شكل هذا خروجا عن «قواعد اللعبة» التقليدية، التي حكمت العلاقات الإيرانية الإسرائيلية طيلة عقود. فلم تعد إسرائيل تدير الصراع، بل تبنت استراتيجية للفوز خطوة خطوة. فاتخذت أكبر خطوة منها في يونيو/حزيران ٢٠٢٥، حين شنت عملية «الأسود الصاعدة»، ونجحت في شل ما تبقى من الدفاعات الجوية الإيرانية، وشل جزء كبير من قوتها الرئيسة للرد الصاروخي، بينما نفذت مرة أخرى عملية اغتيال مستهدفة ناجحة ضد قيادة أعدائها. كما تمكنت إسرائيل من توجيه ضربة قوية للقدرات النووية الإيرانية، من خلال نجاحها في إقناع الرئيس ترمب بضرب منشآت نووية مخفية عميقا في باطن الأرض.

> **كشف التصعيد عن تغيرات جوهرية في التوازن الاستراتيجي**

لكن هل سيكون ذلك كافيا؟ على الرغم من موافقة نتنياهو على مضض على الغزو البري لغزة، ورفضه في البداية اقتراحا لوزير الدفاع غالانت بشن هجوم استباقي على «حزب الله»، إلا أنه يدرك السياسة التي طالما دعا إليها «المتطرفون» في إسرائيل. حيث يتمثل موقفهم في أن إسرائيل وحلفاءها لا يستطيعون التعامل على نحو منفصل مع مختلف ركائز التهديد الإيراني، أي البرنامج النووي، والقدرات الباليستية والطائرات المسيرة، والوكلاء الإقليميين. وبينما سعى البعض إلى تجزئة هذه القضايا والتعامل معها واحدة تلو الأخرى، مع عدّ القضية النووية القضية الأكثر إلحاحا، أكد المتطرفون على ضرورة اتباع نهج أكثر شمولية (وعدوانية). وفي الواقع فقد دفع التصعيد الإقليمي الذي أعقب ٧ أكتوبر إسرائيل- وسواء كان ذلك متعمدا أم لا- إلى الانخراط في «حرب كليّة» أكثر شمولا ضد إيران. ونادرا ما يكون هدف هذا النوع من الحروب، العودة المضطربة إلى مزيد من الحروب بالوكالة التي نشهدها حاليا بين الخصمين، بل هدفها الهزيمة الكاملة لأحد الطرفين المتحاربين.

الزلزال السوري

لعل انهيار نظام بشار الأسد في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، قد شكل التحول الجيوسياسي الأبرز في

الـشـرق الأوســط منذ الربيع العربي. وبالنسبة لإسرائيل، التي تخوض حربا متعددة الجبهات، شـكـل سـقـوط الأسـد مجموعة من الفرص والمخاطر في آن واحد، وهـو مـا تطلب منها تعديلا استراتيجيا فوريا.

> **غيرت أحداث السابع من أكتوبر مسار المواجهة بين إيران وإسرائيل**

كان توقيت السقوط بالغ الأهمية. فنظام الأسد كان ركيزة أساسية في «محور المقاومة» الإيراني، إذ مثّل مركزا استراتيجيا لنقل الأسلحة إلى «حزب الله»، واستضاف قوات ووكلاء إيرانيين. وجاء انهياره في وقت كانت فيه إسرائيل قد أضعفت قدرات «حزب الله» إلى حد كبير، وحطمت شبكة إيران الإقليمية، ووجهت ضربة مميتة لطموحات إيران الإقليمية.

ومع ذلك، جاء رد القيادة الإسرائيلية على نحو قد يشكل تهديدات جديدة، بإنشائها منطقة عازلة جديدة في جنوب سوريا، وسعيها لإيجاد حلفاء جدد يمكنهم أن يشكلوا ثقلا موازنا لأي قوة مركزية قوية في دمشق. وهذا الرهان على ضعف سوريا بدلا من قوتها هو رهان ينطوي على مخاطر عالية: فعلى الرغم من سعي إسرائيل لحماية نفسها من التهديدات المستقبلية، فإن تسرعها في النظر إلى سوريا من منظور الأمن فقط، قد يكون نبوءة محققة لذاتها. وبذلك، تقامر إسرائيل بمصير اتفاق أوسع لتطبيع العلاقات مع سوريا، وتوفر الفرصة التي تحتاجها الأطراف الإقليمية الأخرى، التي تسعى إلى تعويض خسارتها (إيـران) أو ترى فرصا جديدة لتشديد قبضتها على سوريا (تركيا).

الإرث الدائم لـ٧ أكتوبر

سيذكر يوم السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ كواحد من أهم الأيام في تاريخ الـشـرق الأوســط. فما بـدأ كمحاولة طموحة من «حماس» لتدويل القضية الفلسطينية وشل حركة إسرائيل، حفز بدلا من ذلك أهم تحول في هياكل القوة الإقليمية منذ عقود.

كما أظهر رد إسرائيل كلا من نقاط الضعف في الدولة، ومكامن قدرتها على الصمود. فقد كانت الإخفاقات الاستخباراتية والعملياتية الأولية التي سمحت بهجمات ٧ أكتوبر، إخفاقات مدمرة، لكنها دفعت إلى إعادة تقييم استراتيجي غيّر جذريا موقع إسرائيل في المنطقة. كما يمثل التحول من الردع الدفاعي إلى إعادة التشكيل الهجومي للديناميات الإقليمية مرحلة جديدة في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، مرحلة تعطي الأولوية للعمل الحاسم على إدارة الصراعات.

لقد حقق السابع من أكتوبر لإسرائيل، ما عجزت عن تحقيقه عقود من التخطيط الاستراتيجي، أي نشوء توازن قوى إقليمي يصب في مصلحة إسرائيل. إلا أن هذه الفرصة لن تكون متاحة إلا إذا كانت إسرائيل مستعدة لتحويل نجاحاتها العسكرية إلى نجاحات سياسية. ويتطلب تحويل هذا النجاح التكتيكي إلى مكاسب استراتيجية مستدامة، حكمة سياسية، وانخراطا دبلوماسيا، واستعدادا لتجاوز النزعة العسكرية المتطرفة، التي اتسمت بها فترة ما بعد السابع من أكتوبر.

*مجلة «المجلة» اللندنية

خطاب انتخابي ام نهج استراتيجي مستدام؟

*محمد شيخ عثمان

مع انطلاق حملة الاتحاد الوطني الكردستاني، ألقى الرئيس بافل جلال طالباني، خطابا انتخابيا لم يكن خطابا تقليديا يركز على الحشد السياسي أو الوعود السطحية، بل شكل خارطة طريق استراتيجية تعكس رؤية الاتحاد الوطني للتعامل مع هموم المواطنين ومكتسبات الإقليم، وعلاقاته بالعاصمة بغداد، وأهميتها بالنسبة لكوردستان والعراق والمنطقة والعالم في ظل وجود دستور صوت عليه أغلب شعب كردستان، يضمن حقوق الإقليم ضمن الدولة الاتحادية الديمقراطية والتعددية

إن تحليل هذا الخطاب يظهر أن الرسالة الرئيسية تتجاوز مجرد الدعوة للتصويت، لتضع الناخب أمام مسؤولية تاريخية في اختيار الطرف القادر على الإنجاز وحماية الحقوق.

من خلال مراجعة الخطاب، يمكن تصنيفه وتحليله على الأصعدة التالية:

١. البعد الحزبي:ركز الخطاب على دور الاتحاد الوطني الكردستاني كحزب قادر على الإنجاز، لا يتهرب من المسؤولية، ويعمل على حماية حقوق المواطنين ومكتسبات الإقليم. وقد شدد الرئيس بافل على التزام الاتحاد بالوعود التي يقطعها، مؤكدا أن القوة الحقيقية للحزب تقاس بما ينجزه على الأرض لا بما يعلن عنه شفهيا.

٢. البعد الكردستاني: الخطاب يؤكد على أن الاتحاد الوطني هو المرجعية الأولى للكرد في حل مشاكلهم اليومية، سواء أكانت أمنية، تعليمية، أو خدمية، كما أشار إلى ضرورة التصويت لصالح من يضمن حقوق الإقليم ويحمي وحدة كوردستان، ويضمن استمرار مكتسباتها.

وقد تطرق إلى مشاريع ملموسة لتحسين البنى التحتية والخدمات الأساسية في الإقليم، مثل المياه والكهرباء والتعليم والعمل، في إطار برنامج طويل الأمد.

٣. البعد العراقي:ركز الخطاب على أهمية انتخابات مجلس النواب العراقي كونها تتعلق بمركز اتخاذ القرارات في بغداد، مشددا على أن قوة كردستان ترتبط بقوة حضورها وتمثيلها في العاصمة موضحا أن الاتحاد الوطني يسعى إلى بناء علاقات قوية مع جميع الأطراف العراقية من أجل ضمان الحقوق وتفعيل الدستور، بما يشمل حماية قوات البيشمركة، وإنفاذ المادة ١٤٠، وضمان العدالة في الرواتب والمشاريع.

٤. البعد الإقليمي والدولي:لم يغفل الخطاب البعد الإقليمي والدولي، مشيرا إلى أن الاتحاد الوطني يملك علاقات استراتيجية مع الدول الكبرى، ما يعزز قدرته على التأثير إيجابيا في السياسة الدولية لصالح كوردستان. كما أشار إلى ضرورة فهم التغيرات الإقليمية والدولية، مثل الصراعات بين إسرائيل وإيران وأسعار النفط، وتأثيرها على الإقليم، في إطار سياسة واعية وحكيمة تعتمد على رؤية استراتيجية طويلة المدى.

لقد وجه الخطاب رسالة واضحة إلى الناخبين الشباب والقدامى على حد سواء: أصواتكم ليست مجرد اختيار للحاضر، بل ضمان لمستقبل كوردستان وأطفالكم. وحذر من إهدار الصوت على من لا يملك القدرة على الإنجاز، مؤكدا أن الاتحاد الوطني هو الطرف الذي يمكن الوثوق به، لأنه يجمع بين التزامه التاريخي بمبادئه وبين القدرة على التنفيذ العملي في بغداد والإقليم.

خطاب الرئيس بافل ليس مجرد خطاب انتخابي، بل خارطة طريق استراتيجية تحدد الأولويات الحزبية، وتضع الإقليم في سياقه الوطني والدولي، وتربط بين قوة التمثيل في بغداد وازدهار كوردستان. إنه دعوة للناخبين لتحمل المسؤولية التاريخية، والانخراط بوعي في عملية التصويت، من أجل ضمان الحقوق، وتعزيز مكتسبات الإقليم، وبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

الرسالة الأساسية من الخطاب واضحة وجلية :كلما كانت قوة الاتحاد الوطني في بغداد أكبر، كلما كانت كوردستان أكثر ازدهارا، وأكثر قدرة على حماية حقوق المواطنين ومستقبلهم.

*ملخص مقال تحليلي في الموقع